الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري 2016

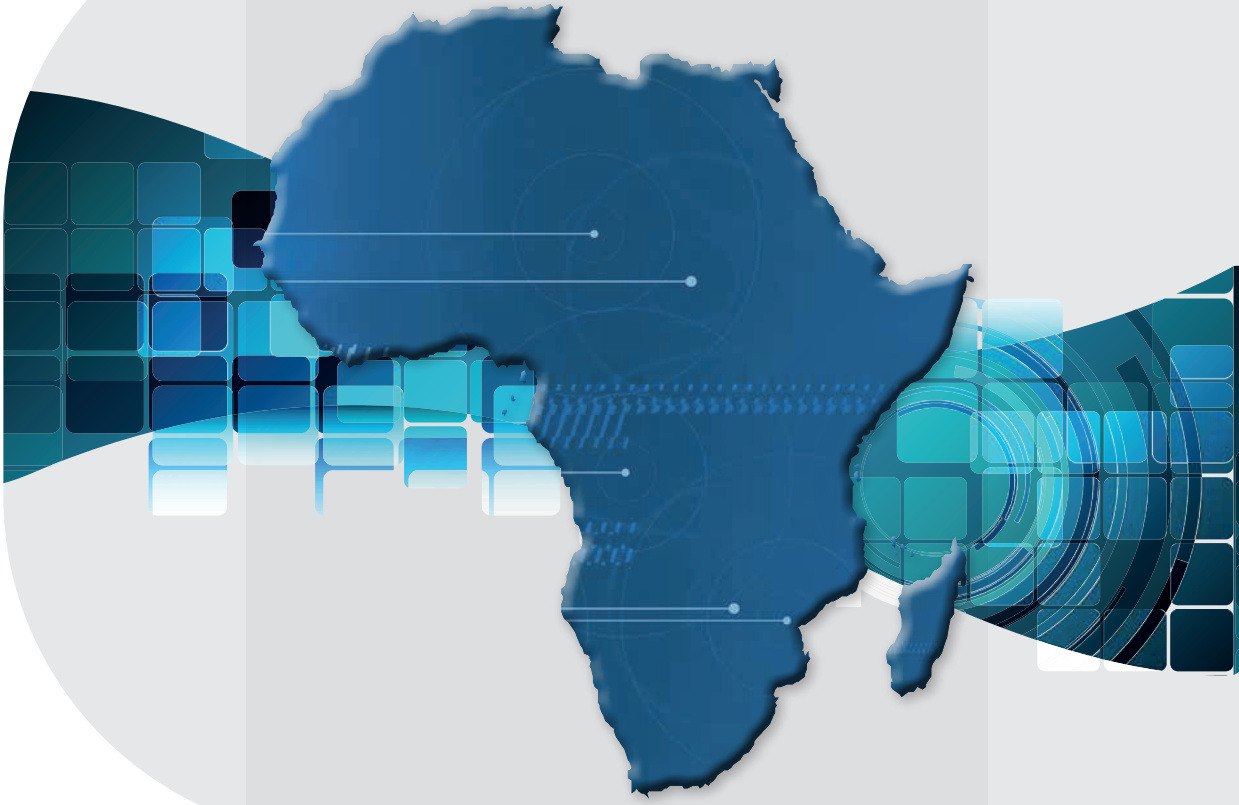

موريتانيا

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري 2016

موريتانيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

طلب هذه الوثيقة
لطلب نُسخ من الموجز القطري لموريتانيا يُرجى الاتصال بالجهة التالية:
Publications Section
Economic Commission for Africa
P.O. Box 3001
Addis Ababa, Ethiopia

Tel. : +251 11 544-9900
Fax : +251 11 551-4416
E-mail : ecainfo@uneca.org
Web : www.uneca.org

ولتنزيل نسخة إلكترونية مجاناً من منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يرجى الدخول إلى الموقع التالي:
www.uneca.org/publications

United Nations 2017 ©
Addis Ababa, Ethiopia
All rights reserved
First printing: March 2017

ISBN : 978-99944-70-26-6

ويجوز الاقتباس من هذا المنشور وإعادة طبعه مجاناً. ويتعين إشعار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بذلك وموافاتها بنسخة من هذا المنشور.

ملاحظة
لا تشكل التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة وطريقة عرض محتواها بأي حال من الأحوال تعبيرا عن رأي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو بشأن سلطاتها أو ترسيم حدودها أو امتدادها أو نظامها الاقتصادي أو مستوى تنميتها. ولا تُستخدم العبارات من قبيل « متقدم النمو» أو «صناعي» أو «نام» إلا للأغراض الإحصائية، ولا تنطوي بالضرورة على إصدار حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة معينة في عملية التنمية.

المحتويات

شكر وعرفان ..... د

نبذة عن موريتانيا ..... هـ

1. مقدمة 1

2. السياق الوطني ودون الإقليمي 3

3. الأداء الاقتصادي 7

1.3. النمو الاقتصادي 7

2.3. سياسة الميزانية 10

3.3. السياسة النقدية 12

4.3. الحساب الجاري 13

5.3. حساب رأس المال والحساب المالي 14

4. التنمية الاجتماعية 17

1.4. النمو الديموغرافي 17

2.4. الفقر والعمالة 18

3.4. الصحة 20

4.4. التعليم 22

5.4. تقييم المساواة بين الجنسين في موريتانيا 23

5. الحصول على الطاقة : تقليص الفجوة بفضل الطاقات المتجددة 25

1.5. حالة الإمداد بالكهرباء 25

2.5. إنتاج الكهرباء 26

3.5. حالة الطاقات المتجددة 27

4.5. التحديات والآفاق 31

6. الموجز القطري لموريتانيا : تقييم جودة البيانات الوطنية 33

7. المراجع 35

شكر وعرفان

يكمن الهدف من سلسلة الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة لكل بلد وكل منطقة دون إقليمية بغرض تحقيق تحول اقتصادي من شأنه تعزيز النمو المطّرد والتنمية الاجتماعية المستدامة، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية. والموجزات القطرية هي نتاج لتعاون المكاتب دون الإقليمية مع المركز الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية، فضلا عن المساهمات التي قدمتها شُعب سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وسياسات التنمية الاجتماعية.

وقد قام بإعداد الموجز القطري لموريتانيا المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة، بتنسيق من السيدة مريم بيكاي، المسؤولة عن التنمية المستدامة. وساهم في الموجز القطري كل من السادة عمر عبد الرحمن، رئيس مركز البيانات بالإنابة، وأكوزيا قباقيدي، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية، وإيزيدور كاهوي، المختص في الإحصاءات.

وجرى إعداد هذا الموجز القطري بتنسيق عام وتوجيه من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المسؤولة عن نشر المعرفة.

وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي أنشأه قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة الاقتصادية تعليقات ومساهمات قيّمة.

كما نتقدم بالشكر للأستاذ رفيق بوكلية، الخبير الاستشاري الخارجي، على دقة ملاحظاته.

ولا بد في الختام من تنويه خاص بقسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

نبذة عن موريتانيا

معلومات عامة		الترتيب	
المنطقة دون الإقليمية	شمال أفريقيا	دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	156/188 (2014)
اللغات الرسمية	العربية	دليل الفوارق بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	139/155 (2014)
العملة	الأوقية	دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا (مؤسسة مو إبراهيم)	41/54 (2015)
العاصمة	نواكشوط	مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي)	168/189 (2016)
العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية	اتحاد المغرب العربي - تجمع الساحل والصحراء	مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية)	112/168 (2015)

النمو الاقتصادي

في عام 2015، بلغ معدل نمو موريتانيا 3.1 في المائة الذي يبقى دون مستوى النمو القياسي الذي تحقق في عام 2013 (6.1 في المائة). ويعود هذا النمو أساسا لاستقرار القطاع الأولي وقطاع الخدمات اللذين مثّلا أكثر من 68 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. كما تمكن القطاع الفرعي للصيد البحري من الحد من عواقب تراجع الطلب العالمي في حين يحظى قطاع تربية المواشي الذي يساهم بنسبة 16 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، بعناية أكبر من السلطات التي تأمل رفع حصته في الاقتصاد.

سياسة الميزانية وسياسة المديونية

لم تواصل موريتانيا بين عامي 2013 و2015 عملية تعزيز الضرائب لعام 2012 التي سمحت بتحقيق فائض في رصيد الميزانية. وعلاوة على ذلك، وفي سياق تراجع الإيرادات في عام 2013 ثم ارتفاعها في عام 2014، شهدت النفقات ارتفاعا كبيرا من 9.7 في المائة في عام 2014 إلى 7.2 في المائة في عام 2015.

وبلغ الدَّين العام 93 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2015، ولكنه يتضمن قرضا مُيسَّرا ثنائيَّ الأطراف قدره 20.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مستحقًّا للصندوق السيادي الكويتي الذي يجري التفاوض معه على اتفاقات لتخفيف عبء الدين. وقد سمحت القروض بتمويل مشاريع الاستثمار ذات الأولوية وتعزيز الاحتياطات.

التضخم والسياسة النقدية

في ظل التحكم في التضخم (0.5 في المائة) ومرونة شروط تمويل الاقتصاد، لا تزال أوضاع السياسة النقدية على حالها في حين ارتفع عجز الميزانية خارج الهبات. كما تبدو آفاق عام 2016 متباينة بالنظر إلى مخاطر بقاء مستوى أسعار الحديد منخفضة وضعفِ الطلب الخارجي.

الحساب الجاري والأداء التجاري

تحسن رصيد الحساب الجاري إجمالا خلال عام 2015 إذ انتقل من ناقص 27.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى ناقص 20 في المائة. جاء هذا التحسن نتيجة انخفاض عجز الميزان التجاري (ناقص 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 وناقص 11 في المائة في عام 2015) ونمو التحويلات الجارية (من 2.2 في المائة إلى 3.8 في المائة).

الاستثمار المباشر الخارجي

سجل الحساب المالي رصيدا فائضا في عام 2015 بنمو قدره 8.17 في المائة مقارنة بعام 2014 ووضع حد للاتجاه الذي تميز به خلال العاميين السابقين. ويُعزى هذا الارتفاع الطفيف إلى نمو في نفس حصص الاستثمارات المباشرة الأجنبية (7.47 في المائة) وأشكال الاستثمار الأخرى (8.66 في المائة).

دينامية السكان

تزايد عدد سكان موريتانيا بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامَي 1965 و2013، حيث انتقل من 1.09 مليون نسمة إلى 3.53 ملايين نسمة. وتبلغ نسبة النمو السنوي للسكان التي شهدت تباطؤًا طفيفا في العقد الأول للألفية الثالثة (3.03 في المائة)، حوالي 2.49 في المائة.

الفقر

يمس الفقر النسبي والفقر المدقع، على التوالي، 31 في المائة و16.6 في المائة من سكان البلد[1]. ويتمركز الفقر النسبي في الوسط الريفي (44.4 في المائة) أكبر منه في الوسط الحضري (16.7 في المائة)، مع الانتشار أكثر في المناطق الريفية للجنوب التي تفوق فيها نسبة الفقر فيها 40 في المائة، بينما تسجل مناطق الشمال والمناطق الساحلية نسبة فقر أقل من 20 في المائة. ويعاني الرجال من الفقر أكثر من معاناة النساء منه (بنسبة 32.3 في المائة و27.4 على التوالي).

العمالة

قُدر معدل العمالة في عام 2014 بنسبة 12.8 في المائة على الصعيد الوطني مقابل 10.1 في المائة في عام 2012 (الدراسة الاستقصائية الدائمة عن الظروف الحياتية للأسر المعيشية لعام 2014). وتنتشر هذه الظاهرة في الوسط الحضري (17.2 في المائة) أكثر منه في الوسط الريفي (6.9 في المائة)، وتعاني منها النساء (19.28 في المائة) أكثر من الرجال (9.92 في المائة)، وأكثر ما تمس الشباب البالغين من العمر 14 إلى 34 سنة (21.01 في المائة). ويحتكر القطاع غير الرسمي أكثر من 86 في المائة من السكان العاملين[2].

الصحة

يبين تقييم نظام الصحة الذي أُجري في إطار الخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة الممتدة من 2012 إلى 2020، أن الحالة الوطنية لا تزال تسودها نسب عالية من الوفيات والاعتلال. وقُدرت وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل 118 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. وانتقلت حصة قطاع الصحة في الميزانية العامة للدولة من 3.9 في المائة في عام 2012 إلى 4.6 في المائة في عامي 2014 و2015، ولكنها تبقى دون الهدف الذي حددته الخطة الوطنية للتنمية الصحية (8 في المائة في عام 2015).

التعليم

قُدّر المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الأساسي بنسبة 76.8 في المائة في عام 2014 مقابل 90.9 في المائة في عام 2008 و76.7 في المائة في عام 2004. ويوجد تفاوت جلي حسب الوسط، بنسبة 90.8 في المائة في الوسط الحضري و66.2 في المائة في الوسط الريفي. ويبقى تطور مستويات التدريس في التعليم الثانوي غير كاف.

1 الاستقصاء الدائم حول الظروف المعيشية للأسر، ***2014***.

2 الاستقصاء الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع الموازي، ***2014***.

تقييم المساواة بين الجنسين

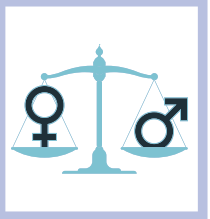

لا تزال أوجه التفاوت بين الرجال والنساء التي تأخذ في التقلص في التعليم تهيمن على مجالات الاقتصاد واتخاذ القرارات. إذ يملك 80.3 في المائة من الرجال مؤسسات مقابل 19.7 في المائة من النساء، كما تملك 18.8 في المائة فقط من النساء حسابا في المؤسسات المالية مقابل 22.2 في المائة بالنسبة للرجال. وتتولى 15 في المائة من النساء مناصب عليا مقابل 85 في المائة بالنسبة للرجال. وتزيد حدة معدلات الأمية والبطالة عند المرأة التي تتواصل معاناتها جراء المعوقات الاجتماعية.

1

مقدمة

يرتكز اقتصاد موريتانيا أساسا، وهو اقتصاد قليل التنوع، على موارد المعادن (الحديد والنحاس والذهب) والموارد النفطية والصيدية، التي تشكل أهم جزء من الصادرات. ويبقى النمو المحرز في عام 2015 (3.1 في المائة) أقل من المستوى القياسي لعام 2013 (6.1 في المائة) وعام 2014 (5.6 في المائة). ويعود هذا النمو أساسا للقطاع الأولي وقطاع الخدمات اللذين يمثلان أكثر من 68 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وتعاني الصناعة من احتكار القطاع غير الرسمي وتتميز بتطور ضعيف لأنشطة التحويل التي من شأنها زيادة القيمة المضافة وتوفير مناصب عمل مستدامة، كما أنها تواجه عراقيل عديدة، منها محدودية القروض المقدمة وضعف الهياكل الأساسية والتكلفة العالية لعوامل الإنتاج والأعباء الضريبية وعدم كفاية نظام المرافقة العام ونقص الكفاءات وكذا ضعف الطلب الداخلي. وفي ظل التحكم في التضخم (0.5 في المائة) ومرونة شروط تمويل الاقتصاد، لا تزال أوضاع السياسة النقدية على حالها في حين ارتفع عجز الميزانية خارج الهبات. وتحسن الميزان التجاري بصفة طفيفة نتيجةً لانخفاض الواردات. كما تبدو آفاق عام 2016 متباينة بالنظر إلى مخاطر بقاء مستوى أسعار الحديد منخفضا وضعف الطلب الخارجي. ويبقى النمو قليل الإدماج في ظل وجود فوارق مرتبطة بالوسط وبنوع الجنس. كما يبين تطور دليل التنمية البشرية بين عامَي 1980 و2014 (أرباح بما قدره 0.147 نقطة فقط) تباطؤ التقدم الاجتماعي. وفي حين تراجع الفقر النسبي بصفة ملحوظة من 51 إلى 31 في المائة في الفترة بين عامَي 2000 و2014، إلا أنه يظل مرتفعا في الوسط الريفي (44.4 في المائة). كما زادت البطالة (12.85 في المائة في عام 2014 مقابل 10 في المائة في عام 2012) وهي تمس النساء والشباب على وجه الخصوص (بنسبة 19.28 في المائة و21 في المائة). ويهيمن القطاع الموازي على العمالة بصفة واسعة (80 في المائة من الوظائف المتوفرة) التي تمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و70 في المائة من السكان النشطين في الحضر. والتغطية الصحية غير متساوية بين المناطق وداخلها إذ لا تزال حالة صحة الأمومة ووفيات الأطفال تبعث على القلق. وفي مجال التعليم، سمحت الجهود المبذولة بتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، لاسيما في مرحلة التعليم الأساسي حيث يوجد تكافؤ شبه حقيقي بين الفتيات والفتيان، ولكن لا تزال هناك صعوبات أخرى مثل الالتحاق بالتعليم الثانوي وجودة التعليم وحوكمة القطاع. وقد تم اعتماد

خطة مدتها ثلاث سنوات (2015-2018) لتعزيز فعالية التعليم العالي وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتعليمين الفني والمهني.

ويمثل توفير خدمات الطاقة المستدامة للجميع بأقل تكلفة أحد أولويات التنمية للبلد الذي يعتمد إلى حد كبير في موارده من الطاقة على المنتجات النفطية المستوردة. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة برنامجا طموحا لتطوير قطاع الكهرباء على أساس تعبئة إمكانيات الموارد المحلية المتجددة (الطاقة الكهرومائية والريحية والشمسية) وتطوير شبكة النقل وشبكات الاتصال مع البلدان المجاورة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين حصول السكان، لا سيما في الوسط الريفي حيث يتمركز أغلب الفقراء، على الكهرباء التي تمثل إحدى دعائم الاقتصاد (توظف 28 في المائة من السكان النشطين وتساهم بمتوسط 31 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي). ومن المنتظر أن يسمح هذا البرنامج إلى حد ما بدعم تطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة وتربية المواشي والصيد البحري) والقطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم) والقطاعات الصناعية (تتمركز أهم المؤسسات في نواكشوط ونواذيبو). كما يعتزم برنامج الاستثمارات لعام 2016 مواصلة جهود دعم الهياكل الأساسية (النقل والطاقة والطاقة المائية) وتحسين خدمات الصحة والتعليم وتعزيز العمالة وريادة الأعمال والتنمية الزراعية. وقد تم تحقيق إنجازات هامة من أجل تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال اعتماد قانون جديد للاستثمارات في عام 2012، وإنشاء منطقة حرة في نواذيبو في عام 2013، واعتماد استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2015-2025). وفي عام 2016، تواصلت هذه الجهود التي أسفرت عن إحراز تقدم بثمانية نقاط في سلّم "ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2015 (انتقل البلد من المرتبة 176 في عام 2015 إلى المرتبة 168 في عام 2016).

ويجري وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية إنمائية جديدة بعنوان " استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك" (الفترة 2016-2030) تهدف إلى تحقيق نمو سنوي مطرد بنسبة 7 في المائة على الأقل، يكون أخضر ومدمجا أكثر فأكثر وذلك من خلال تنويع وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة الكبيرة واليد العاملة الكثيفة مثل الصيد البحري وتربية المواشي والزراعة. كما يجري اعتماد استراتيجية صناعية جديدة (الفترة 2015-2019) من أجل الرفع التدريجي لمساهمة القطاع في العمالة (إنشاء أكثر من 250 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم) وفي الناتج المحلي الإجمالي (6.5 في المائة في عام 2015) من خلال تثمين الإمكانيات الصناعية للقطاعات الانتاجية مثل تربية المواشي والزراعة والصيد البحري والموارد المعدنية. كما يمكن أن يؤدي تطوير الطاقات المتجددة دورا أساسيا في دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية. وبهذا الصدد، تتوقع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أن تُصاغ استراتيجية واضحة المعالم لقطاع الطاقة تشمل تطوير الطاقات المتجددة وزيادة الاستثمارات في مجال فعالية الطاقة.

2

السياق الوطني ودون الإقليمي

يتوقف تطور النشاط الاقتصادي في موريتانيا على السياق الاقتصادي العالمي، بالنظر لغلبة حصة الموارد المعدنية على صادراتها (70 في المائة) وميزانية خزينتها (30 في المائة). لكن، منذ عام 2014، يحاول الاقتصاد العالمي تأييد الانتعاش البطيء الوتيرة والمدفوع من البلدان الناشئة وغير المدعوم من البلدان الصناعية، وبالتالي نشهد تراجعا في نمو البلدان الناشئة بما فيها الصين التي تستحوذ لوحدها على 50 في المائة من سوق الحديد الموريتانية. وأدت هذه الحالة إلى استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية الأساسية بما فيها تلك التي تصدرها القارة بصفة عامة وشمال أفريقيا وموريتانيا بصفة خاصة. وعليه، انخفضت أسعار الحديد من 125.9 دولارا إلى 41.3 دولارا للطن الواحد في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2016[3] وكانون الثاني/يناير 2015، كما تراجعت أسعار النفط بنسبة 31.8 في المائة.

وقد أفسح التحسُّن الذي شهدته الفترة الممتدة بين 2010 و2013 بفعل استقرار أسعار الحديد تدريجيا المجال لتحقيق نمو في هذا القطاع، وهو نمو أكبر بلا شك مقارنةً بالبلدان المجاورة والمعدل الأفريقي، لكنه في تراجع وآفاقه تبعث على القلق (خسارة 3 في المائة، بحلول 2017، من معدل النمو مقارنة بعام 2015 حسب توقعات صندوق النقد الدولي).

الشكل 1 : معدل النمو في موريتانيا ومنطقة شمال أفريقيا وأفريقيا ككل (بالنسبة المئوية)

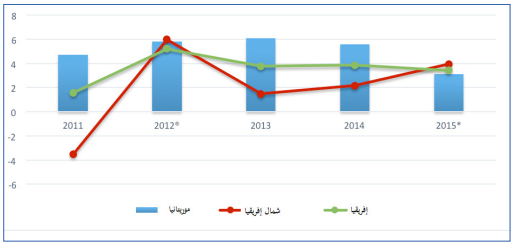

* تقديرات

المصدر: نمو أفريقيا، المكتب الوطني للإحصاء، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تعد موريتانيا، رغم الحجم المتواضع لاقتصادها، طرفا فاعلا في منطقة شمال أفريقيا بفضل مساهمة اقتصادها ايجابيا في المرونة الإقليمية رغم الأزمات الأخيرة التي شهدتها البلدان المجاورة، ومكانتها الاستراتيجية على حد سواء. وبالنظر لموقع البلد في نقطة اتصال بين العالم العربي-البربري ومنطقة غرب أفريقيا، فإنه يحتل الصدارة في إدارة التحديات الأمنية التي تشكل أخطارا جديدة على اقتصادات المنطقة والقارة ككل. فقد أطلق في فبراير/شباط 2014 مشروع

3 الأسعار في السوق الصينية حسب قاعدة البيانات التي أعدها المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

تعاون أمني تحت عنوان "المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل" مع مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو. كما أن موريتانيا طرف في عملية نواكشوط التي تجمع 11 دولة بقيادة الاتحاد الأفريقي.

الإطار 1 : التكامل الإقليمي

الترتيب : المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.30)، البلد الأفضل أداءً هو المغرب (الدرجة: 0.55). والمرتبة التاسعة عشرة في تجمع الساحل والصحراء				
التكامل المالي وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي –المرتبة الرابعة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.15)، البلد الأفضل أداء هو المغرب (الدرجة: 0.5). والمرتبة السابعة عشرة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.41)	الهياكل الأساسية – المرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0.39)، البلد الأفضل أداء هو ليبيا (الدرجة: 0.67). والمرتبة الواحدة والعشرون في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.23)	التكامل الانتاجي – المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة:0.31)، البلد الأفضل أداءً هو تونس (الدرجة: 0.67). والمرتبة الثالثة والعشرون في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.08)	التكامل التجاري – المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي (الدرجة: 0)، البلد الأفضل أداء هو تونس (الدرجة: 0.97). والمرتبة السادسة عشرة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة : 0.40)	حرية تنقل الأفراد – المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي (الدرجة : 0.67)، البلد الأفضل أداءً هو الجزائر (الدرجة: 0.8). والمرتبة السادسة عشرة في تجمع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.51)

وُضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لقياس مدى احترام كل بلد إفريقي التزاماته في إطار آليات التكامل في البلدان الأفريقية. والدليل عبارة عن مشروع مشترك بين مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وحسب الدليل العام، تُصنف موريتانيا في المرتبة الأخيرة من مجموع البلدان الخمسة لاتحاد المغرب العربي وفي المرتبة التاسعة عشرة في تجمع الساحل والصحراء.

حرية تنقل الأفراد

تبوّأت موريتانيا المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي والمرتبة السادسة عشرة في تجمع الساحل والصحراء. ولا يفرض البلد التأشيرة على مواطني ثلاثة بلدان من اتحاد المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا)، فيما يستطيع مواطنو البلد الخامس (المغرب) الحصول على تأشيرة دخول لدى وصولهم. كما لا يفرض البلد أي تأشيرة على مواطني ربع عدد البلدان الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء، فيما يستطيع

مواطنو الثلاثة أرباع الأخرى من بلدان التجمّع الحصول على تأشيرة دخول لدى وصولهم إلى البلد. وصدّقت موريتانيا على صكوك تجمع الساحل والصحراء المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وحق الاستقرار وحرية تنقل العمال، ولكنها لم تصدّق على تلك الخاصة باتحاد المغرب العربي.

التكامل التجاري

تبوأت موريتانيا المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي والمرتبة السادسة عشرة في تجمع الساحل والصحراء. ويبلغ متوسط التعريفة الجمركية التي يطبقها البلد على الواردات من الاتحاد 9 في المائة (حسب بيانات عام 2014)، وهي تحتل بذلك المرتبة الأولى. وتطبق متوسط تعريفة جمركية بقيمة 9 في المائة على الواردات من تجمع الساحل والصحراء. وفي الفترة بين عامَي 2010 و2013، مثلت واردات موريتانيا من بلدان الاتحاد 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنها احتلت المرتبة الثانية بين البلدان الأعضاء في الاتحاد بعد تونس. أما الواردات من تجمع الساحل والصحراء فقد مثلت 4 في المائة في نفس الفترة واحتل البلد بذلك المرتبة الرابعة عشرة. وبلغت نسبة صادرات موريتانيا نحو الاتحاد 0.04 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها أي المرتبة الخامسة بين بلدان الاتحاد. أما الصادرات نحو تجمع الساحل والصحراء فقد بلغت معدل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مما يُصنف البلد في المرتبة السادسة بين 24 بلدا.

التكامل الانتاجي

تحتل موريتانيا المرتبة الخامسة في اتحاد المغرب العربي والمرتبة الثالثة والعشرين في تجمع الساحل والصحراء. ويبدو البلد ضعيف الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية. كما أن تجارته مع شركائه ضعيفة في تكاملها، فقد احتلت موريتانيا المرتبة الخامسة في الاتحاد في الفترة ما بين 2010 و2013، حسب مؤشر التكامل التجاري الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وبلغت نسبة السلع الوسيطة في وارداتها من بلدان الاتحاد 11 في المائة (أي الدرجة الثالثة في المنطقة) ونسبتها من تجمع الساحل والصحراء 24 في المائة (أي الثامنة بين البلدان المصنفة). كما بلغت نسبة السلع الوسيطة في صادراتها إلى بلدان الاتحاد 16 في المائة (أي الدرجة الثالثة في الاتحاد) ونسبتها إلى تجمع الساحل والصحراء 3 في المائة (أي البلد الثالث عشر من مجموع 14 بلدا مصنفا).

الهياكل الأساسية

تحتل موريتانيا المرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي والمرتبة الثانية والعشرين في تجمع الساحل والصحراء. ويُعد سعر الاتصالات المتنقلة نحو أفريقيا إلى حد ما مرتفعا في موريتانيا التي جاءت في المرتبة السابعة من بين 38 بلدا أفريقيا مصنفا. واحتل البلد المرتبة السابعة والثلاثين في أفريقيا بين عامي 2010 و2012 حسب مؤشر تنمية الهياكل الأساسية الخاص بمصرف التنمية الأفريقي. وتجري حوالي 47 في المائة من الرحلات الجوية الدولية المتوجهة إلى موريتانيا والقادمة منها داخل

حدود الاتحاد (بنسبة خلف ليبيا والجزائر). كما تمثل الرحلات داخل تجمع الساحل والصحراء حوالي 69 في المائة من الرحلات الجوية الدولية القادمة من موريتانيا، مما يضع البلد في المرتبة السادسة في تجمع الساحل والصحراء.

وبشكل عام، وبالرغم من النتائج المشجعة في مجال حرية تنقل الأفراد، يبقى أداء موريتانيا متواضعا في ما يتعلق بالتكامل التجاري والتكامل الانتاجي والهياكل الأساسية.

المصدر: بيانات مجمعة من إدارات وطنية، حساب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *2016*

3

الأداء الاقتصادي

1.3. النمو الاقتصادي

في عام 2015، بلغ معدل نمو موريتانيا 3.1 في المائة، وهو معدل يظل دون مستوى النمو القياسي الذي تحقق في عام 2013 (6.1 في المائة). ويأتي في ظل الانخفاض الكبير لأسعار المواد الأولية، لاسيما الحديد والذهب، بفضل استقرار القطاع الأولي وقطاع الخدمات اللذين مَثّلا أكثر من 68 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وبالفعل، فقد تمكن القطاع الفرعي للصيد البحري من الحد من عواقب تراجع الطلب العالمي، في حين يحظى قطاع تربية المواشي الذي يساهم بنسبة 16 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، بعناية أكبر من السلطات التي تأمل رفع حصته في الاقتصاد.[4]

وشهد قطاع الخدمات (التجارة والقطاع المالي) نموا أيضا. أما فئتا القطاعات الفرعية "المصارف والتأمينات والعقارات" و"التجارة والمطاعم والفنادق" فقد مثّلتا معا 20.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وهما، بالإضافة إلى القطاع الفرعي، ألا وهو "الكهرباء والغاز والماء"، القطاعات التي شهدت أكبر تباين سنوي من حيث قيمتها المضافة الإجمالية.

الشكل 2 : حصة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي ونموها في عام 2015 حسب القطاعات (كنسبة مئوية)

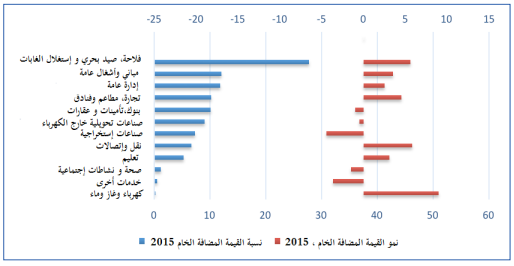

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

يمكن الحد من تبعية موريتانيا للصدمات الخارجية من خلال تنويع الاقتصاد الذي يعتبر أساسه متوفرا ومدعوما بفضل وجود إطار اقتصادي كلي مُحسّن، وذلك حسبما ورد في استنتاجات المراجعة السنوية الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي (فبراير/شباط 2015). فقد أكد الصندوق، في بيان صدر عنه في حزيران/يونيه 2015، أن: "استقرار الاقتصاد الكلي الذي تمت استعادته حاليا يفرض على موريتانيا ضرورة تركيز سياساتها الاقتصادية على مرونة اقتصادية أكبر أمام الصدمات الخارجية وتعزيز النمو

4 في 24 أغسطس/آب 2014، أُنشئت وزارة مكلفة بتربية الماشية (وزارة البيطرة) وحددت خطة استراتيجية للنهوض مجددا بهذا القطاع بالتركيز على الإصلاح التنظيمي وتطوير الفروع وإزالة العراقيل المرتبطة بتوفر المياه، والصحة الحيوانية، والتدريب، وإضفاء الطابع المهني على القطاع بالإضافة إلى تطوير البحث.

المدمج"[5] وتوافق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجمالا على هذا الاستنتاج وترى، علاوة على ذلك، أنه ينبغي للصعوبات الحالية في سوق الحديد أن تحض موريتانيا على إدخال تحول هيكلي على اقتصادها بمساعدة إيراداتها ولكن أيضا من خلال وضع خطط للتنمية على أساس التصنيع الذي تدعمه سياسة تجارية انتقائية (التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2015). ومن المرجوّ أن تتماشى توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي يجري وضع صيغتها النهائية مع هذا التحول الهيكلي. وبالفعل، يهدف المحور الأول من تلك الاستراتيجية إلى تطوير دعائم النمو المتسارع من خلال تعزيز محاور النمو وتطوير قطاعات الانتاج وتعزيز المؤسسات المتخصصة وتجمعاتها ودعم النمو المراعي لاحتياجات الفقراء.

وتبدو آفاق عام 2016 متباينة نظرا لأخطار استمرار انخفاض أسعار الحديد وتناقص الطلب الخارجي، ولذلك فقد يتأثر قطاع المعادن والنشاط في قطاع الصناعة التحويلية تأثيرا سلبيا بذلك. بيد أن الارتفاع المتوقع في إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم عقب انطلاق استغلال منجم "غالب 2"، قد يُخفف من التأثير السلبي على النمو. ومن شأن هذا المنجم أن يرفع الانتاج السنوي بمعدل 3 ملايين طن إضافية ليبلغ الانتاج الإجمالي 16 مليون طن.

5 تقرير صندوق النقد الدولي رقم 15/35.

الشكل 3 : حصص العمالة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الفعلي، 2015 (كنسبة مئوية)

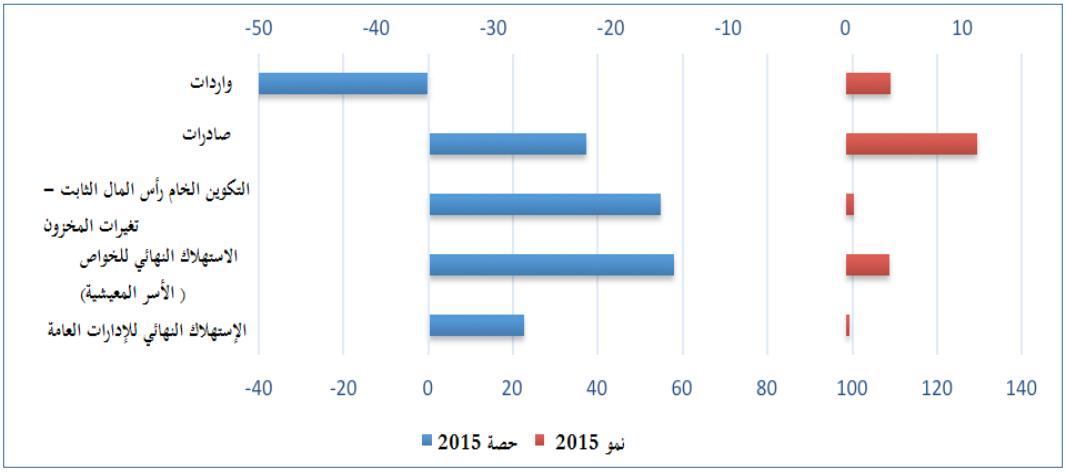

المصدر : الحسابات الوطنية، المكتب الوطني للإحصاء.

لقد ارتفع الطلب الإجمالي أساسا بفعل زيادة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة 5.6 في المائة. وشهد الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية الذي مثل نصف قيمة النفقات النهائية (57.8 في المائة)، ارتفاعا قدره 4.1 في المائة. ولم ينمُ قطاع الإدارات العامة سوى بمعدل 0.6 في المائة. وبالتالي فقد عرفت مكونات الطلب النهائي تطورا هيمنت عليه الاستثمارات التي يُفسر استقرارها بانتعاش الاستثمار المباشر الخارجي بعد تباطؤه في عام 2014، ولكن أيضا بإنجاز استثمارات عامة كبيرة، لا سيما في قطاعات النقل والطاقة. كما ثبطت المخاوف المرتبطة بانخفاض أسعار المعادن الأساسية حماس المستثمرين، لا سيما في مجال إنتاج الذهب.

الاطار2 : التوقعات الاقتصادية الخاصة بموريتانيا

توفر التوقعات الاقتصادية معلومات أساسية بالنسبة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص. وتتيح دقة التوقعات الاقتصادية اتخاذ قرارات موثوقة. ويقدّم حاليا عدد من المؤسسات توقّعات حول النمو الاقتصادي في موريتانيا. ومن هذه المؤسسات مصرف التنمية الأفريقي، ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتراوحت التوقّعات التي قدمتها هذه المؤسسات كلها حول نسبة 2 في المائة تقريباً للفترة الممتدة بين عامَي 2008 و2016 (انظر الشكلين أدناه). وكانت توقّعات صندوق النقد الدولي الأكثر تفاؤلا في كل عام خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2015 عدا في عامَي 2009 و2015. وكانت توقّعات البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي الأكثر تفاؤلا لعامي 2009 و2015 على التوالي. وكانت توقعات النمو الأكثر تفاؤلا لعام 2016 تلك التي قدمها مصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي بنسبة 6.8 في المائة في حين تنبأ البنك الدولي بمعدل نمو أقل بنسبة 4 في المائة.

إن معرفة مدى دقة هذه التوقعات تبقي مسألة هامة. وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد تحليل يحدد أي التوقعات تكون أكثر دقة. ويعتبر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ ومتوسط الخطأ المطلق بالنسبة المئوية مقياسين شائعين لتقييم دقة التوقّعات. وبشكل عام، كلما ارتفعت قيمة هذين الخطأين، قلّت دقة التوقعات. ويدلّ تحليلنا على أن التوقّعات الأدقّ بخصوص موريتانيا في الفترة من عام 2008 إلى عام 2014 هي تلك التي قدّمتها وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست ومصرف التنمية الأفريقي تليهما توقعات صندوق النقد الدولي.

الشكل 4 : توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب كل مؤسسة

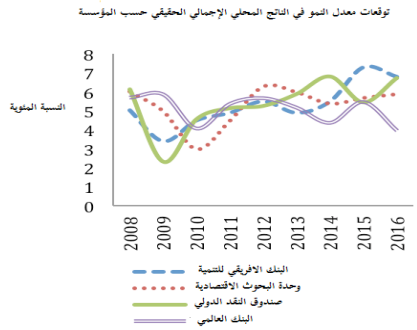

الشكل 5 : دقة التوقعات (2015 - 2008)

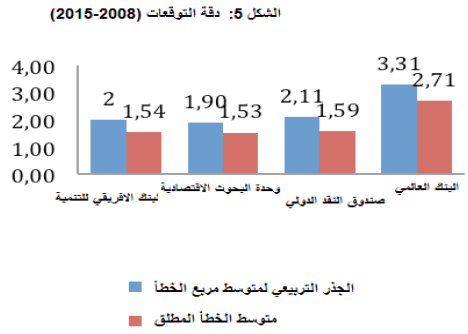

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا *(2015)*، نهج تقييم أداء التوقعات: استعراض تقني – أغسطس/آب *2015*. أديس أبابا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

2.3. سياسة الميزانية

تبين دراسة عجز الميزانية وجود تدهور تم تعويضه بهبات قُدرت قيمتها الإجمالية بما قدره 28.3 مليار أوقية (الوحدة النقدية للبلد) في عام 2015 (مقابل 2.2 مليار أوقية فقط في عام 2014). إلا أن عجز الميزانية، دون حساب الهبات، زاد رغم ارتفاع الإيرادات الإجمالية من غير الهبات بمعدل 2.4 في المائة مقارنة بعام 2014 الذي يُعزى لغياب تعديل الأسعار الداخلية للطاقة حسب الأسعار الدولية واعتدال النفقات الجارية (معدل نمو قدره 1.1 في المائة فقط في عام 2015 مقابل 7.7 في المائة في عام 2014).

وبلغت ميزانية عام 2016 التي اعتمدتها الحكومة حوالي 1.4 مليار من دولارات الولايات المتحدة، أي بزيادة قدرها 2.6 في المائة مقارنة بالميزانية المعدلة لعام 2015. وترتكز الميزانية على توقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.2 في المائة وهي فرضية غير منطقية في السياق العالمي الحالي.

الجدول 1 : العمليات المتعلقة بميزانية الدولة (بمليارات الأوقيات)

	2011	2012	2013	2014	2015*
إجمالي الإيرادات (بما فيها الهبات)	324.1	462.9	422.8	424.0	460.2
إجمالي الإيرادات، من غير الهبات	316.4	371.0	498.6	421.9	431.9
إيرادات الضرائب بما فيها النفط	206.6	272.0	289.9	304.5	282.8
إيرادات الضرائب من غير النفط	183.7	250.5	269.2	280.4	269.6
إيرادات الجباية البترولية	22.9	21.5	20.7	24.1	13.2
الإيرادات غير الضريبية	109.8	123.1	121.6	117.3	149.1
إيرادات الصيد البحري	36.9	8.7	65.0	35.5	44.1
إيرادات المناجم	9.7	8.3	7.3	7.7	6.1
الهبات	7.7	67.8	11.3	2.2	28.3
إجمالي النفقات وصافي القروض	341.4	430.0	436.7	479.1	513.7
النفقات الجارية	247.4	293.0	267.2	287.6	290.9
الأجور والرواتب	90.1	94.7	103.7	110.4	119.4
تسديد الفوائد	18.4	12.6	15.7	15.8	17.8
التحويلات الجارية	65.4	105.7	70.2	72.3	67.8
نفقات التجهيز وصافي القروض	91.8	136.9	172.6	191.5	219.9
الرصيد الإجمالي (بما فيه الهبات)	-17.3	32.9	-13.9	-55.1	-53.5

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية/المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية *(2016)*. * بيانات مؤقتة.

ولم تستمر عملية الدعم الضريبي لعام 2012 التي سمحت بتحقيق فائض في رصيد الميزانية في نفس العام، بين عامَي 2013 و2015. علاوة على ذلك، وفي ظل تراجع الإيرادات في عام 2013، ارتفعت النفقات بصفة ملموسة لتبلغ 9.7 في المائة في عام 2014 و7.2 في المائة في عام 2015.

وبلغ الدَّين العام 93 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2015، ولكنه يتضمن قرضا مُيسَّرا ثنائيَّ الأطراف قدره 20.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مستحقًّا للصندوق السيادي الكويتي الذي يجري التفاوض معه على اتفاقات لتخفيف عبء الدين. وقد سمحت القروض بتمويل مشاريع الاستثمار ذات الأولوية وتعزيز الاحتياطات. وبقي معدل خدمة الدين في حوالي 10.3 في المائة مقارنة بالإيرادات بما أن الدين العام يتأتى أساسا بشروط مُيسرة.

الشكل 6 : تطور المالية العامة

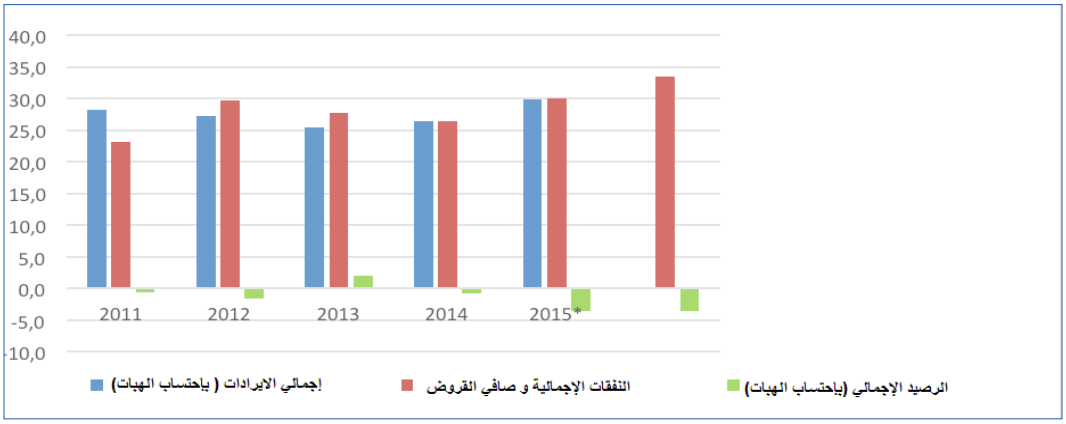

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية/المديرة العامة للخزينة والمحاسبة العمومية *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

3.3. السياسة النقدية

رافق النمو الاقتصادي لعام 2015 انخفاض في التضخم (بنسبة 0.5 في المائة) بفعل تراجع الأسعار الدولية.

الشكل 7 : التضخم ونسبة الفوائد (سنويا، كنسبة مئوية)

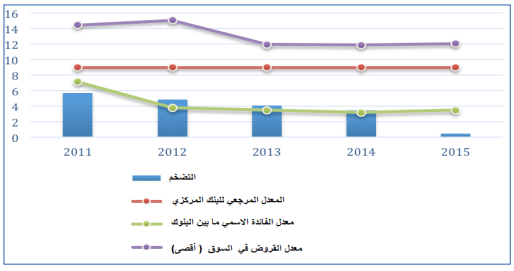

المصدر: البنك المركزي الموريتاني *2016*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وفي ظل التحكم في التضخم ومرونة شروط تمويل الاقتصاد، لا تزال أوضاع السياسة النقدية على حالها في عام 2015. وقد تم الحفاظ على المعدل التوجيهي للبنك المركزي ومعدل الاحتياطيات الإلزامية في مستوى 9 في المائة و7 في المائة لكليهما على التوالي. وارتفع معدل الفائدة الاسمي بصفة طفيفة مسجلا 3.5 في المائة أي بنسبة ارتفاع قدرها 8 في المائة مقارنة بمستوى عام 2014. وبقيت كلفة القرض البنكي مستقرة نسبيا في عام 2015. وبالفعل، فبعد أن شهد معدل الاقتراض انخفاضا من 11.97 في المائة في عام 2013 إلى 11.88 في المائة في عام 2014 لصالح زيادة التنافس بين البنوك، ارتفع ارتفاعا طفيفا ليبلغ 12.07 في المائة. وهو الأمر الذي يفسر النمو الضعيف للقروض من 9.7 في المائة مقابل 11.2 في المائة بين عامي 2014 و2015. إلا أنه من الصعب إيجاد علاقة ملموسة بين معدلات الاقتراض ونمو القرض الاستهلاكي. كما أن فعالية السياسة النقدية لموريتانيا، على غرار أغلب البلدان الأفريقية، محدودة بسبب تدفق النقود خارج القنوات الرسمية الذي سهلته أهمية القطاع غير الرسمي. وبالتالي لا يزال ضخ

النقود للتداول، الذي قد يسهل إدارة المعروض النقدي ومتابعة أنشطة المصارف ومؤسسات الاقتراض، أحد التحديات التي يواجهها البلد.

4.3. الحساب الجاري

تحسّن رصيد الحساب الجاري عموما خلال عام 2015، إذ انتقل من ناقص 27.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى ناقص 20 في المائة. وتحقق هذا التحسن نتيجةً لانخفاض عجز الميزان التجاري (ناقص 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 وناقص 11 في المائة في عام 2015) وانخفاض الإيرادات الصافية (ناقص 4.8 في المائة في عام 2014 مقابل ناقص 3.8 في المائة في عام 2015) ونمو التحويلات الجارية (من 2.2 في المائة إلى 3.8 في المائة).

الشكل 8 : رصيد الحساب الجاري (بملايين الأوقيات)

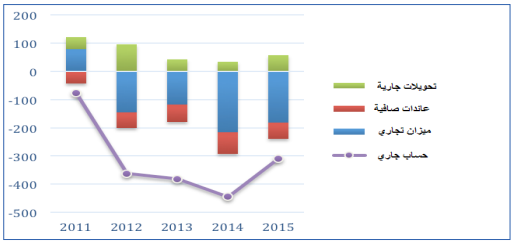

المصدر : البنك المركزي الموريتاني *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ودُعِّم الميزان التجاري أساسا من خلال انخفاض واردات سلع التجهيز. وبالفعل، ففي عام 2015، تم احتواء العجز التجاري بفضل خفض الواردات (بمعدل 9 في المائة مقارنة بعام 2014) رغم التراجع الكبير للصادرات (18.34 في المائة).

الشكل 9 : الصادرات حسب المنتج (بملايين الأوقيات)

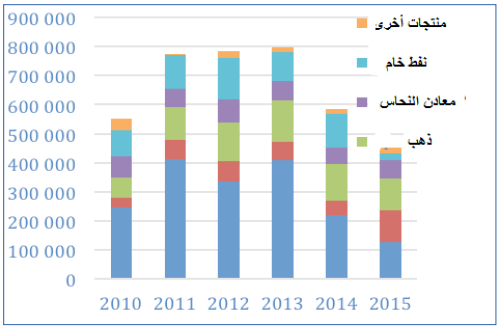

المصدر: البنك المركزي الموريتاني *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الشكل 10 : الواردات حسب المنتج (بملايين الأوقيات)

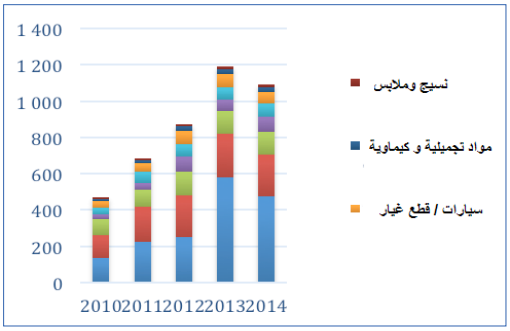

وفي الفترة بين عامَي 2006 و2015، ارتفعت المبادلات (قيمة الصادرات والواردات) بمتوسط سنوي قدره 17 في المائة رغم استمرار تدهور شروط التبادل.

ويمثل خام الحديد ومنتجات الصيد البحري أهم المنتجات في صادرات موريتانيا في عام 2015، فقد ساهمت بنسبة 62.7 في المائة من إيرادات الصادرات (24.3 في المائة و38.4 في المائة، على التوالي). ولكن صادرات الحديد تراجعت بمقدار 49 في المائة بين عامَي 2014 و2015. ويأتي النحاس في المرتبة الثالثة في منتجات التصدير، فقد مثل، بالفعل، في عام 2015، بمبلغ 87.5 مليار أوقية (مقابل 65.4 مليار أوقية في عام 2014 و91.4 مليار أوقية في عام 2013)، قيمةً نسبية قدرها 16.3 في المائة (مقابل 12.2 في المائة في عام 2014 و17.0 في المائة في عام 2013) من الإيرادات الإجمالية للتصدير. كما أن أهم الزبائن هم الصين (التي تمثل وحدها أكثر من 50 في المائة من الصادرات) وسويسرا وإيطاليا وألمانيا.

وخلال عام 2015، بقيت "سلع التجهيز" أول منتَج في الواردات، فقد مثلت، بقيمة 671.3 مليار أوقية (مقابل 476.9 مليار أوقية في عام 2014)، نسبةَ 56.8 في المائة (مقابل 43.4 في المائة في عام 2014) من القيمة الإجمالية للسلع المستوردة، تليها المنتجات النفطية بنسبة 14.0 في المائة من الواردات بمبلغ 165.7 مليار أوقية ثم المواد الغذائية (12.1في المائة) ومواد البناء (6.3 في المائة) والسيارات وقطع الغيار (3.0 في المائة). كما أن أهم الموردين هم المغرب (30.1 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (19.0 في المائة)، ودولة الإمارات العربية (11.5 في المائة)، وبلجيكا (6.3 في المائة)، والصين (4.9 في المائة). ويوفر المغرب والولايات المتحدة أساسا معدات الحفر في حين تبيع دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أصبحت شريكا هاما منذ عام 2011.[6] الوقود لموريتانيا. أما بلجيكا فتزود موريتانيا بمعدات الحفر فيما تزودها الصين بالأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصال.

5.3. حساب رأس المال والحساب المالي

سجل الحساب المالي رصيدا فائضا في عام 2015 بنمو قدره 8.17 في المائة مقارنة بعام 2014 ووضع حدا للاتجاه الذي تميز به خلال العامين السابقين. ويُعزى هذا الارتفاع الطفيف إلى نمو في نفس حصص الاستثمارات المباشرة الأجنبية (7.47 في المائة) وأشكال الاستثمار الأخرى (8.66 في المائة).

الشكل 11 : رصيد الحساب المالي (بملايين الأوقيات)

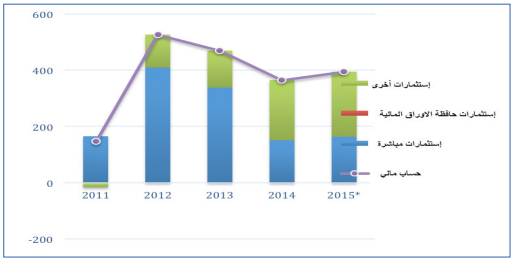

المصدر: البنك المركزي الموريتاني *(2016)*، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

6 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016، تقرير حول الاستثمار في العالم، جنيف.

وحسب ما جاء في التقرير عن الاستثمار في العالم الذي يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،[7] فإن نمو الاستثمار المباشر الخارجي، في ظل سياق عالمي متوتر، يعود أساسا لاستثمارات تجري في شكل اندماج-امتلاك من بلدان، منها على سبيل المثال لا الحصر أنغولا والمغرب. ومثَّل التدفق الصافي للاستثمار المباشر الخارجي، حسب التقرير نفسه، حوالي 28.8 في المائة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في عام 2015.

ولا تَعِدُ آفاق الاستثمار المباشر الخارجي بالكثير في عام 2016 بالنظر إلى اعتماد المستثمرين على نهج الانتظار أمام اتجاهات الانخفاض في أسعار المعادن، لاسيما الحديد والنحاس والذهب.

7 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016، تقرير حول الاستثمار في العالم، جنيف.

ولكن الحكومة أعلنت مواصلة الاستثمار في قطاع الطاقة، لا سيما الطاقات المتجددة. ولا يزال البلد يعمل على تطبيق الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية، وتشمل تبسيط الإجراءات الإدارية وتحريرها من الطابع الورقي وإصلاح النظام الضريبي وتيسير الحصول على القروض، ولكن أيضا تحديث القضاء التجاري من خلال إنشاء محكمة تحكيم على مستوى غرفة التجارة والصناعة والزراعة لموريتانيا. وقد انتقل البلد من المرتبة 176 إلى المرتبة 168، بمعدل 8 درجات، في التصنيف الأخير الوارد في "مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال".[8] كما أنه يندرج ضمن البلدان الأفريقية العشرة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات خلال عام 2015.

8 البنك الدولي، 2016، مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016.

4

التنمية الاجتماعية

1.4. النمو الديموغرافي

تزايد عدد سكان موريتانيا بثلاثة أضعاف بين عامَي 1965 و2013، حيث انتقل من 1.09 مليون نسمة إلى 3.53 ملايين نسمة.[9] وتبلغ نسبة النمو السنوي، الذي شهد تباطؤً طفيفا في العقد الأول من الألفية الثالثة (3.03 في المائة)، حوالي 2.49 في المائة. ومقارنة بالبلدان الأخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية، تتمتع موريتانيا بنمو سكاني أكبر (تونس بنسبة 1.12 في المائة، والجزائر بنسبة 1.92 في المائة والمغرب بنسبة 1.37 في المائة). ويتسم السكان بصغر سنهم حيث إن 63 في المائة منهم دون سن الخامسة والعشرين. وتمثل الفئة العمرية النشطة (البالغين من العمل 25 إلى 64 سنة) 33 في المائة من عدد السكان، كما لم تمثل الفئة العمرية فوق 65 سنة سوى 4 في المائة؛ وهو المعدل الذي تضاعف بين عامَي 1977 و2013 إذ انتقل من 2 إلى 4 في المائة. ويسير البلد بهدوء نحو مرحلة ديموغرافية انتقالية. وبالفعل فبين عامَي 1960 و2015، انتقل المعدل الإجمالي للمواليد من 48.7 إلى 34 لكل 1000 شخص وعدد الأطفال لكل امرأة من 6.7 إلى 4.67. إلا أنه، تحقيقا لمرحلة ديموغرافية انتقالية فعلية، ينبغي تحقيق خفض كبير في عدد وفيات الأطفال الذي يظل نوعا ما مرتفعا (118 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي). كما انتقلت نسبة الإعالة (أي معدل السكان غير النشطين وهم عادة الأطفال والمسنون بالمقارنة مع معدل السكان النشطين) من 94.1 في المائة في عام 1977 إلى 92.7 في المائة في عام 2013، وتراجع بالتالي حجم السكان "المُعال"" مقارنة بالسكان "في سن العمل" الذين يقدمون، من الناحية النظرية، الدعم الاجتماعي والاقتصادي لذويهم.

الشكل 12 : التطور السكاني حسب الفئة العمرية (بالآلاف)

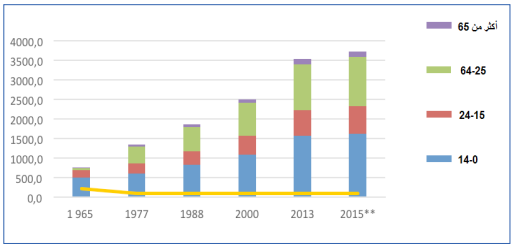

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء *(2016)* حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وقد شهد البلد موجة تحضر واسعة النطاق. ففي الفترة بين عامَي 2004 و2014،[10] انتقل عدد السكان في المناطق الحضرية من 40 إلى 49

9 التعداد العام للسكان والمساكن، 2013.

10 الاستقصاء الدائم حول الظروف المعيشية للأسر لعامَي 2008 و2014.

في المائة. وتضم العاصمة نواكشوط حوالي 28 في المائة من عدد السكان الإجمالي و57.5 في المائة من سكان الحضر. ويعتبر البحث عن العمل السبب الرئيسي وراء النزوح الريفي، إذ يغادر الرجال في سن العمل قراهم من أجل العمل في وُرش البناء وموانئ نواكشوط ونواذيبو أو يمارسون أعمالا تجارية صغيرة.

2.4. الفقر والعمالة

انتقل الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة من معدل نمو سالب في عام 2004 (ناقص 4.1 في المائة) إلى معدل نمو موجب في عام 2014 (زائد 1.4 في المائة) وهو العام الذي ارتفع خلاله الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا أسرع من عدد السكان. ويبين الشكل 11 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل دليلا على المستوى المعيشي للسكان، ينمو منذ عام 2008.

ولكن هذا التحسن موزع بصفة غير متساوية سواء بين السكان أو بين مناطق البلد. ويمس الفقر النسبي والفقر المدقع، على التوالي، 31 في المائة و16.6 في المائة من سكان البلد.[11] ويتمركز الفقر النسبي بصفة أكبر في الوسط الريفي (44.4 في المائة) منه في الوسط الحضري (16.7 في المائة)، إذ يسود المناطق الريفية للجنوب التي تفوق نسبة الفقر فيها 40 في المائة بينما تسجل مناطق الشمال والمناطق الساحلية نسبة فقر أقل من 20 في المائة. ويختلف هذا التفاوت في الفقر بصفة ملموسة حسب وسط الإقامة حيث إن الفقر في الوسط الريفي أكثر حدة مقارنة بالوسط الحضري.

ويبلغ انتشار الفقر في الوسط الريفي 10.3 في المائة مقابل 2.3 في المائة في الوسط الحضري، وهو ما يبين أن ضعف المستوى المعيشي متمركز أكثر في الوسط الريفي حيث يكون معدل حدة الفقر أشد مقارنةً بالوسط الحضري.

وتشكل التفاوتات والفوارق في مستوى المعيشة مصدر قلق كبير بالنسبة للسلطات الوطنية رغم وجود اتجاه نحو الانخفاض منذ عام 2008. وقُدر معامل جيني الذي شهد تراجعا بمعدل 0.04 نقطة منذ عام 2008 (0.38)، بقيمة 0.34 في عام 2014.

الشكل 13 : انتشار الفقر

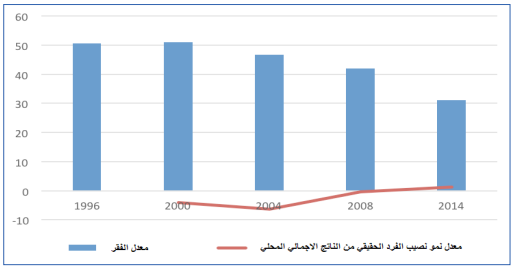

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء *(2015)*، حالة الفقر في موريتانيا لعام *2014*، بناءً على الدراسة الاستقصائية الدائمة عن الظروف الحياتية للأسر المعيشية لأعوام *2004* و*2008* و*2014*.

إن مسألة الأمن الغذائي مُقلقة للغاية، إذ تعتبر موريتانيا بلدا مستوردا صافيا للمواد الغذائية الأساسية ولا يغطي الانتاج الوطني للحبوب، بمعدل سنوي، سوى 30 في المائة من احتياجاته. وفي عام 2013، مس انعدام الأمن الغذائي المعتدل والحاد حوالي 16 في المائة[12] من السكان، خصوصا في المناطق الريفية؛ ولكن أيضا في الأحياء شبه

11 الاستقصاء الدائم حول الظروف المعيشية للأسر لعام 2014.

12 البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، الفترة 2013-2020.

الحضرية. ولمواجهة هذا الوضع، وضعت الدولة استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي تهدف إلى خفض مؤشر الضعف الغذائي من 39.4 في المائة في عام 2010 إلى 5 في المائة بحلول عام 2030.

وتسجل البطالة ارتفاعا حيث قُدرت نسبتها على الصعيد الوطني 12.8 في المائة في عام 2014 مقابل 10.1 في المائة في عام 2012 (الدراسة الاستقصائية الدائمة عن الظروف الحياتية للأسر المعيشية لعام 2014). وتنتشر هذه الظاهرة في الوسط الحضري (17.2 في المائة) أكثر منه في الوسط الريفي (6.9 في المائة)، وتعاني منها النساء (19.28 في المائة) أكثر من الرجال (9.92 في المائة)، كما تمس أكثر الشباب البالغين من العمر 14 إلى 34 سنة (21.01 في المائة)[13]. ويحتكر القطاع الموازي أكثر من 86 في المائة من السكان العاملين.[14]

وتركز الجهود التي تبذلها الحكومة حاليا على تحديث الاستراتيجية الوطنية للعمالة التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء المجلس الوطني للتشغيل والتكوين المهني وإدماج البُعد المهني في الاستراتيجيات القطاعية ووضع نظام وطني متكامل للإعلام حول سوق العمل.

13 انظر الصفحة 73 من الاستقصاء الدائم حول الظروف المعيشية للأسر لعام 2014 .

14 الاستقصاء الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع الموازي لعام 2014 .

الإطار 3 : قياس الإقصاء البشري في موريتانيا

وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا استجابة لطلب الدول الأعضاء بإعداد مؤشر محدَد السياق حول الإقصاء الاجتماعي بالنسبة لأفريقيا. ويرتكز الدليل على فكرة مفادها أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يُحسِّن الظروف المعيشية لجميع المواطنين.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الأداة التي يعتمد حسابها على البيانات الوطنية المتاحة، في وضع خارطة للسياسات الاجتماعية وتقييم فعاليتها في خفض الإقصاء البشري على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. كما يساعد الدليل البلدان على تحسين جمع البيانات وتعزيز قدراتها لمواصلة التطور الذي تحرزه في الحد من الفقر والإقصاء. ودليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا هذا، باعتباره أداةً لوضع السياسات، يُكمل جهود الدول الأعضاء المبذولة لإعداد سياسات اجتماعية أكثر شمولا. كما أنه ييسّر متابعة تنفيذ خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة، وهي مساع ترُكز بصفة خاصة على الإدماج، باعتباره محرّكا للتنمية المستدامة والعادلة.

وتبين نتائج دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا بشأن موريتانيا تراجع الإقصاء الاستبعاد البشري بنسبة 9 في المائة بين عامَي 2003 و2014، وقد تم تحقيق هذه النتيجة الكبيرة بفعل نهاية الأوضاع السياسية غير المستقرة التي شهدها العقد الأول من الألفية الثالثة (الشكل 14).

الشكل 14 : دليل الإقصاء البشري

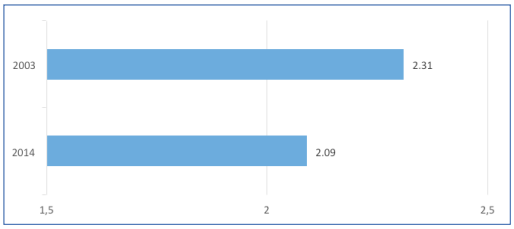

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، حسابات مستمدة من بيانات وطنية.

ويبين تحليل الدليل حسب الأبعاد مساهمة نسبية لكل عامل في الإقصاء طوال دورة الحياة. وفي حين لم يشهد الإقصاء في مجال الصحة الذي يتم قياسه حسب وفيات الأطفال، تغيرا كبيرا بمرور الزمن، فقد ارتفع عبء تأخر نمو الأطفال في المعدل العام للإقصاء. كما يبدو أن شبكات الحماية الاجتماعية وسياساتها قد أثرت تأثيرا إيجابيا في الأمية والفقر بمساهمة منخفضة في المعدل العام للإقصاء (الشكل 15).

الشكل 15 : عوامل الإقصاء حسب نوع الجنس

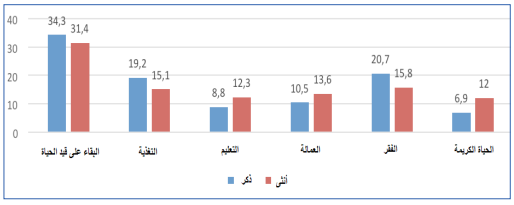

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، حسابات مستمدة من بيانات وطنية.

وتعتبر الأمية والبطالة عاملين هامين من عوامل الاستبعاد بالنسبة للنساء بالرغم من أن وفيات الأطفال دون سن السنة الواحدة تظل السبب الرئيسي للاستبعاد في موريتانيا بغض النظر عن نوع الجنس (الشكل 15). وتؤكد هذه النتيجة على ضرورة مراعاة عوامل الاستبعاد منذ السنوات الأولى من الحياة من أجل ضمان النماء الجسماني والمعرفي للفرد. وهذه الخطوة حاسمةٌ لضمان مشاركة نشطة وحصول الجميع على فرص إنتاج اجتماعية واقتصادية عادلة (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ***2014***).

وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، فقد أدت الحالة الجغرافية للبلد والتمركز العالي للسكان في السواحل مقارنة بمناطق الساحل إلى فوارق كبيرة بين المناطق الجغرافية، مرفوقة بمحددات متغيرة حسب وسط الإقامة (الشكل 16). ويبدو الفقر والأمية العاملين المهيمنين من عوامل الاستبعاد في المناطق الريفية في حين تساهم فيه بطالة الشباب بحوالي الربع في المناطق الحضرية.

الشكل 16 : عوامل الإقصاء البشري

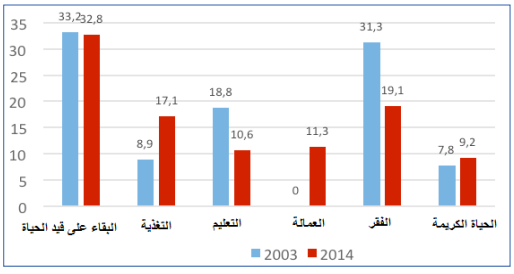

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، حسابات مستمدة من بيانات وطنية.

3.4. الصحة

يبين تقييم نظام الصحة الذي أجري في إطار الخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2020، أن الحالة الوطنية لا تزال تسودها نسب عالية من الوفيات والاعتلال.

وانتقلت حصة قطاع الصحة في الميزانية العامة للدولة من 3.9 بالمائة في عام 2012 إلى 4.6 في المائة في عامي 2014 و2015 لكنها تبقى دون الهدف الذي حددته الخطة الوطنية للتنمية الصحية (8 في المائة في عام 2015). ولا يزال القطاع يعاني من بعض النقائص على غرار التوزيع غير العادل للأفرقة الطبية بين المناطق الحضرية والريفية ومحدودية خطة التأمين الصحي (حوالي 90 في المائة من السكان غير مشمولين به) وضعف آليات التنسيق والمتابعة والتقييم.

الشكل 17 : تطور معدل وفيات المواليد والرضّع والأطفال دون سن الخامسة

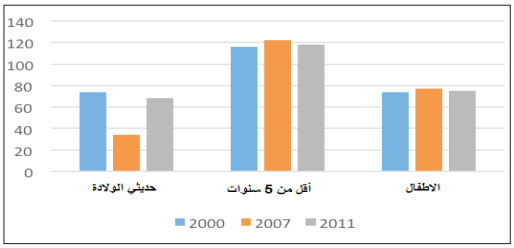

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء (دراسة استقصائية متعددة المؤشرات لأعوام *2001* و*2007* و*2011*).

وخلال الفترة بين عامَي 2000 و2007، بُذلت جهود هامة لخفض وفيات حديثي الولادة[15] الذي تراجع من 74 إلى 34 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. ولكن وفيات الأطفال[16] ارتفعت ارتفاعا طفيفا بين عامَي 2000 و2007 فانتقلت (في عام 2011) من 74 إلى 77 ثم إلى 75 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. ولا تزال وفيات الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة شيئا ما. فقد تطورت بصفة سلبية إذ انتقلت من 116 حالة وفاة (في عام 2000) إلى 118 حالة وفاة (في عام 2011) لكل 1000 مولود حي. وتتمثل أهم أسباب مرض الأطفال ووفاتهم في الملاريا والإسهال وانتشار نقص التغذية الحاد والعام وعدم تعميم خدمات التطعيم (معدل تغطية التطعيم الحالي هو 74 في المائة). كما تعتبر حالة صحة الأمومة مصدر قلق كبير لأن معدل الوفيات النفاسية لا يزال في مستوىً مرتفع للغاية أي 510 حالة وفاة لكل 1000 ألف مولود حي (تقديرات عام 2014).

الشكل 18 : تطور معدلات الوفيات النفاسية (لكل 1000 ألف مولود حي)

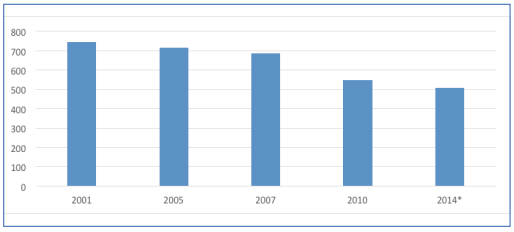

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية الاجتماعية في موريتانيا لعام *2015* والخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة *2012-2020*،
* تقديرات.

وينبغي للخطة الوطنية للتنمية الصحية أن تسمح، بحلول عام 2020، بخفض الوفيات النفاسية إلى 220 حالة وفاة لكل 1000 ألف مولود حي ووفيات الأطفال إلى 16 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي ووفيات الرضع والأطفال إلى 30 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي.

15 الأطفال الذين يولدون أحياء ولكنهم يتوفون في الفترة من تاريخ ميلادهم حتى اليوم 28.

16 عدد الأطفال المتوفين قبل بلوغ سنة من العمر.

4.4. التعليم

في موريتانيا، بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الأساسي 76.8 في المائة في عام 2014 مقابل 90.9 في المائة في عام 2008 و76.7 في المائة في عام 2004. ويوجد فرق جلي حسب الوسط، بنسبة 90.8 في المائة في الوسط الحضري و66.2 في المائة في الوسط الريفي. وقد شهد المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس انخفاضا شديدا في عام 2014 حيث بلغ 54.9 في المائة مقابل 70.08 في المائة في عام 2012، أي 55.2 في المائة بالنسبة للفتيان و54.6 في المائة بالنسبة للفتيات.

الشكل 19 : المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس

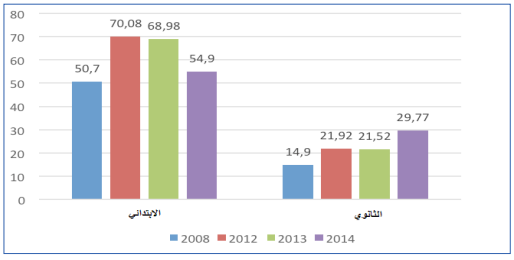

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء (الاستقصاء الدائم حول الظروف المعيشية للأسر لأعوام *2004* و*2008* و*2014*). واُستمدت بيانات عامي *2012* و*2013* من دليل الإحصاءات الصادر عن المكتب في عام *2014*.

وبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي 29.8 في المائة في عام 2014 أي 30.8 في المائة بالنسبة للفتيان و28.7 في المائة بالنسبة للفتيات. وخلال الفترة بين عامَي 2008 و2014، شهد المعدل الخام للالتحاق بالدراسة ارتفاعات كبيرة حيث بلغ 39 في المائة بالنسبة للفتيان و48.8 في المائة بالنسبة للفتيات منتقلا من 32.7 إلى 45.4 في المائة ومن 28.4 إلى 42.3 في المائة لكليهما على التوالي.

كما انتقل معدل الأمية في أوساط الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق من 61.5 في المائة في عام 2008 إلى 69 في المائة في عام 2014، أي بنسبة ارتفاع قدرها 12.2 في المائة، والتي تُخفي مع ذلك فوارق كبيرة للغاية تختلف باختلاف وسط الإقامة، بمعدل 79.4 في المائة بالنسبة لسكان الحضر و57.1 في المائة بالنسبة لسكان الأرياف. وتحليل الأمية حسب نوع الجنس يبين نسبة 74.8 في المائة بالنسبة للرجال و63 في المائة بالنسبة للنساء.

وتعود أهم أسباب عدم الالتحاق بالدارسة إلى بُعد المدارس وقلة المطاعم المدرسية والرغبة في العمل وفقر الأسر. ويبلغ معدل الأطفال بين 6 و15 سنة غير الملتحقين بالمدارس في القطاع الرسمي 72 في المائة من الأطفال الذين يعيشون في الوسط الريفي.

ويهدف البرنامج الوطني لتطوير نظام التعليم إلى تحسين طاقة الاستقبال في الهياكل التعليمية، وتعزيز المكاسب في مجال التحاق الفتيات بالدراسة في الطور الأساسي ورفع نسبة التحاقهن بالطور الثانوي، وتحسين جودة التعليم، وأخيرا الحد من أوجه التفاوت المرتبطة بالوسط والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

5.4. تقييم المساواة بين الجنسين في موريتانيا

بهدف قياس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، صممت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أداة متابعة هي الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية. ويسمح هذا الدليل لواضعي السياسات بتقييم أدائهم في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى القضاء على تهميش المرأة.

ويتم حساب الأداء على أساس البيانات المستمدة من الدليل القياسي للوضع الجنساني الذي يعتبر جزءا من الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية. ولكل مؤشر رئيسي، يتم حساب الأداء كمتوسط حسابي غير مرجح مع أخذ معدل الرجال إلى النساء من قيم الدليل القياسي وضربه في 10 وتقريب الحاصل للعدد الكامل الأقرب. وتمثل الدرجة صفر أدنى مستوى للمساواة بين الجنسين، والدرجة 5 مستوى متوسطا للتكافؤ، في حين تشير الدرجة 10 إلى تكافؤ كامل. ويظهر مستوى التكافؤ الذي يفوق الدرجة 10 أن المرأة أكثر تمكينا من الرجل بغض النظر عن مستوى تطور البعد المشمول بالتقييم. ويتم حساب الأداء من خلال بيانات مستمدة من المصادر الأخيرة للبيانات الوطنية المتوفرة على غرار التعداد العام للسكان والمساكن 2013 والدراسة الاستقصائية متعددة المؤشرات لعامَي 2007 و2011 وتقرير "بيجين + 20".

ولا تزال أوجه التفاوت بين الرجال والنساء التي تأخذ في التقلص في التعليم تهيمن على مجالات الاقتصاد واتخاذ القرارات. إذ يملك 80.3 في المائة من الرجال مؤسسات مقابل 19.7 في المائة من النساء اللاتي تكون إتاحة عوامل الإنتاج من أراض ورؤوس أموال لهن محدودة للغاية، إذ تملك 18.8 في المائة فقط من النساء حسابا في المؤسسات المالية مقابل 22.2 في المائة بالنسبة للرجال. وتتولى، اليوم، ثمانية نساء مناصب وزارية من أصل 28 منصبا و15 في المائة من المناصب العليا تتقلدها نساء مقابل 85 في المائة بالنسبة للرجال.

وقد تطورت مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة ملحوظة إذ تمثل 18 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ و22.4 في المائة من أعضاء البرلمان الوطني في حين أنها تشغل 4.7 في المائة فقط من مناصب رئاسة البلديات و35 في المائة من مناصب مستشاري المجالس الشعبية.

وجرى قياس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال مجالات أساسية ترد في الشكل 20 أدناه.

الشكل 20 : حالة المساواة بين الجنسين

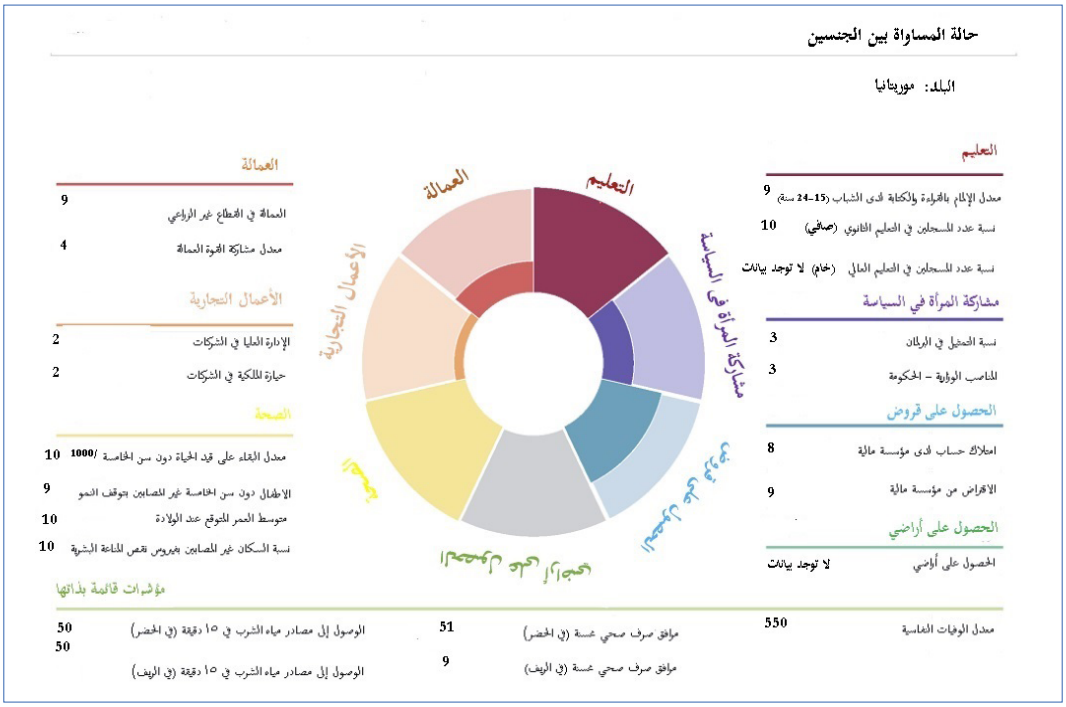

5

الحصول على الطاقة : تقليص الفجوة بفضل الطاقات المتجددة

1.5. حالة الإمداد بالكهرباء

تسجل موريتانيا رغم التقدم الكبير المحرز مستوىً منخفضا من الإمداد بالكهرباء، إذ انتقل معدل الأسر المعيشية المزودة بالكهرباء من 30 في المائة في عام 2008 إلى 38.8 في المائة في عام 2014 (الدراسة الاستقصائية الدائمة عن الظروف الحياتية للأسر المعيشية لعام 2014). وتوجد فوارق هامة بين الوسط الحضري (76.9 في المائة في عام 2014 مقابل 39 في المائة في عام 2009) والوسط الريفي (4 في المائة في عام 2014) حيث يظل الحصول على الكهرباء تحديا حقيقيا بالنظر للتمركز الضعيف للسكان وتشتت المقاطعات.[17] كما نلاحظ، حسب الولايات، وجود فوارق كبيرة في الحصول على الكهرباء بمعدلات أدنى من 19 في المائة في المناطق الزراعية الرعوية ومعدلات أعلى من 80 في المائة في المدن الكبرى للبلد (نواكشوط ونواذيبو والزويرات)، وبالتالي فإن العديد من المناطق الريفية محرومة من الخدمات الأساسية (ماء الشرب والصحة والتعليم والاتصالات وغيرها). فالحصول على الكهرباء على الصعيد المحلي أمر أساسي في تنمية رأس المال البشري والإدماج الاجتماعي وتطوير الفروع الصناعية في القطاعات المفتاحية كالزراعة والصيد البحري وتربية المواشي التي تبقى تبعاتها الاقتصادية محدودة حاليا بسبب ضعف تثمين المنتجات والمنتجات الفرعية. كما أن ذلك يسهم في تعزيز تمكين المرأة من خلال خفض الوقت المكرس للأعمال المنزلية لفائدة نشاطات مدرّة للدخل. وأخيرا، فإن الحصول على الكهرباء يأتي في المرتبة الثانية بعد الحصول على التمويل في قائمة العراقيل الكبرى التي تعيق تعزيز بيئة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية.[18]

وقد وضعت الحكومة هدفا يتمثل في الوصول إلى معدل وطني لتوفير الكهرباء من 50 في المائة في عام 2020 إلى 100 في المائة في عام 2030 وإمداد 40 في المائة من المقاطعات الريفية بالتيار الكهربائي، بما فيها تلك التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة بحلول عام 2020. ويزيد الطلب الوطني بحوالي 8.5 و9 في

17 تضم 10 في المائة من 8200 مقاطعة في البلد لا غير أكثر من 500 نسمة و72 في المائة من السكان (التعداد العام للسكان والمساكن، 2013).

18 استقصاء لدى الشركات: الموجز القطري لموريتانيا، 2014. مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي،2015.

المائة سنويا منذ عام 2000. كما تبين التوقعات التي أعدتها وزارة البترول والطاقة والمناجم بأن الطلب الإجمالي على الكهرباء (الشبكة الموصولة والصناعة المنجمية) قد ينتقل من 411 ميغاواط في عام 2013 إلى مستوىً يتراوح ما بين 840 و1400 ميغاواط في عام 2025 (ما يعادل على الترتيب سيناريوهات النمو الضعيف والقوي للصناعة المنجمية).

تتسم كلفة إنتاج الكهرباء بالارتفاع (حوالي 70 وحدة نقدية للكيلواط الساعي في عام 2014) بسبب التبعية الكبيرة للمواد الهيدوركربونية المستوردة وقلة شبكات الوصل والخسائر التقنية والتجارية. وتواجه الشركة الموريتانية للكهرباء (SOMELEC)[19] التي تعتبر عاجزة هيكليا، صعوبات كبيرة تحول دون استغلالها للنظام الكهربائي وصيانته وتحقيق الاستثمارات الضرورية للاستجابة لزيادة الطلب. وحتى عام 2014، كانت تعتمد على إعانات الدولة (8 مليارات وحدة نقدية في عام 2013 و6 مليارات وحدة نقدية في عام 2014) لتغطية الفوارق المرجعية بين كلفة الإنتاج وسعر البيع للكيلوواط الساعي الذي يتراوح في نطاق 30 - 59 وحدة نقدية للكيلوواط الساعي (التسعيرة الاجتماعية هي: 30 كيلوواط الساعي لطاقة تبلغ 2 كيلو فولط أمبير، أي بنسبة 60 في المائة من الزبائن و20 في المائة من الإيرادات). وفي عامي 2015 و2016، أغناها الهبوط الهائل في سعر النفط عن اللجوء إلى إعانات الدولة.

19 تحتكر الشركة الموريتانية للكهرباء إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها في الوسط الحضري وشبه الحضري، كما أنها تدير حاليا 64 مركزا وحوالي 220000 مشترك (2016). وتمول المحطة المركزية التابعة للشركة 80 في المائة من شبكات نواكشوط ونواذيبو.

2.5. إنتاج الكهرباء

يعتمد المزيج الكهربائي في جزء كبير على الطاقة الحرارية التقليدية (حوالي 80 في المائة). وقد انتقلت قدرة الإنتاج المنشأة من 74 ميغاواط في عام 2009 إلى 434 ميغاواط نهاية عام 2015، أي بقدرة إضافية بلغت 360 ميغاواط منها 72 ميغاواط من الطاقات المتجددة. وتتولى الشركة الموريتانية للكهرباء ومؤسسات خاصة مقدمة للخدمات،[20] يتم اختيارها عن طريق العطاءات، (10 ميغاواط كإجمالي خارج الشبكة) إدارة المحطة المركزية لإنتاج الكهرباء (352 ميغاواط). وتستفيد هذه الشركات من إعانات يدفعها صندوق النفاذ الشامل إلى الخدمات الذي تديره وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات.[21] ويتم تمويل هذا الصندوق من خلال الرسوم على متعاملي الاتصالات اللاسلكية والصناديق العامة. كما تضع سلطة التنظيم المتعددة القطاعات[22] كراسة الشروط لتقديم الخدمة العامة في مجال الكهرباء وتضبط الأسعار التي ينبغي للمؤسسات

20 تأخذ المؤسسات الخاصة المقدمة للخدمات على عاتقها استغلال وصيانة شبكات مصغرة وتحصيل الفواتير.

21 تتكفل هئة تشجيع النفاذ الشامل للخدمات بتقديم خدمات مضبوطة بالتعميم التدريجي للخدمات الأساسية الضرورية (الماء والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية) في المناطق الريفية وشبه الحضرية، بالإضافة إلى الصيانة الكبرى للشبكات شبه الحضرية التي يستغلها متعاملون منتدبون للخدمة تنظمهم هيئة الضبط المتعددة القطاعات.

22 تنظم هيئة الضبط المتعددة القطاعات قطاعات الماء والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفيما يتعلق بالكهرباء، فهي مسؤولة فقط على المتعاملين المنتدبين للخدمة وتقديم تراخيص الإنتاج لهيئات أخرى غير الشركة الموريتانية للكهرباء (شركات ووزارات وغيرها) تطبيقا لقانون الكهرباء.

الخاصة المانحة للخدمة تطبيقها لكل منطقة مشمولة بالخدمة كما تحدد مبلغ الإعانة (400 مليون وحدة نقدية في عام 2015). ولتطوير إمكانيات القطاع الخاص في هذا المجال، ينبغي مراجعة الإطار التسعيري بغية خفض الإعانات الممنوحة مع ضمان الفاعلية الاقتصادية للمؤسسات الخاصة المانحة للخدمة ومراعاة القدرة الشرائية للسكان.

وتمثل حاليا الطاقة الكهرومائية المتأتية من محطتي مانانتالي (2002) وفيلو (2013) اللتين أنشأتهما منظمة تنمية نهر السنغال[23] والطاقات المتجددة (الشمسية والريحية التي تساوي في مجملها 54 ميغاواط)، 23 في المائة من القدرات المنشأة. كما سيبدأ تشغيل محطة جديدة للطاقة الكهرومائية (غوينة) في عام 2019، بطاقة 140 ميغاواط التي تعد 30 في المائة منها حصة موريتانيا (42 ميغاواط).

الشكل 21 : قدرات إنتاج الكهرباء المنشأة في عام 2015 (غير قطاع المناجم)

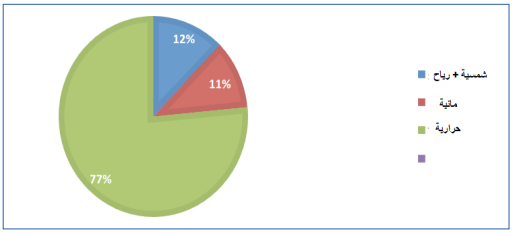

المصدر: تم إعداده بناءً على بيانات صادرة عن وزارة البترول والطاقة والمناجم *(2015)*.

3.5. حالة الطاقات المتجددة

انتقلت حصة الطلب العام على الكهرباء التي تغطيها الطاقات المتجددة من 28 في المائة في عام 2012 إلى 32 في المائة في عام 2015 (خارج المتعاملين في القطاع المنجمي)، ومن المفترض أن تبلغ 40 في المائة بحلول 2020 (وزارة البترول والطاقة والمناجم). وفي حين يملك المتعاملون في القطاع المنجمي محطاتهم الحرارية الخاصة (188 ميغاواط منشأة)، فإن الشركة الوطنية للصناعة والمناجم هي وحدها التي استثمرت في محطات توليد الطاقة الشمسية الفولطاضوئية (3 ميغاواط) والطاقة الريحية (4.4 ميغاواط). ولكن تعتزم عدة شركات ناشطة في مجال التعدين استخدام الطاقات المتجددة من أجل تنويع تزودها وخفض تكاليف الاستغلال الخاصة بها.

وتأتي موريتانيا في المرتبة الأولى من بين الدول الأفريقية التي حققت أكبر ارتفاع في قدرات إنتاج الطاقات المتجددة خلال العقد الماضي، بقيمة 13 في المائة سنويا (تقرير الفريق المعني بتقدم أفريقيا لعام 2015). كما أنها تأتي في مقدمة البلدان الخمسة التي حققت أهم الاستثمارات في قطاع الكهرباء المتجددة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير حول الوضع العالمي للطاقات المتجددة، 2016).

وحددت الحكومة هدفا شاملا يتمثل في ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقات المتجددة المستديمة بأقل كلفة من خلال رفع قدرات الإنتاج انطلاقا من موارد محلية، لاسيما الغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والطاقات

23 تنتج محطة مانانتالي 200 ميغاواط تشكل 15 في المائة منها حصة موريتانيا (30 ميغاواط)، وتنتج محطة فيلو60 ميغاواط تشكل 30 في المائة منها حصة موريتانيا (18 ميغاواط).

المتجددة (الريحية والشمسية) ذات الإمكانيات الهائلة.[24] وعلاوة على ذلك، تساهم هذه الأخيرة في الأهداف الوطنية للخفض من انبعاث غازات الدفيئة المحددة بنسبة 23 في المائة بحلول عام 2030 (وزارة البيئة والتنمية المستديمة، 2015). وتواجه موريتانيا، بالرغم من المستوى الضعيف لمشاركتها في الاحترار العالمي (بمعدل انبعاث عام قدره 2.1 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل نسمة، ومعدل انبعاث طاقي قدره 0.49 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل نسمة)، أخطارا حقيقية، منها انخفاض الموارد المائية من 10 إلى 15 في المائة، وتراجع الإنتاجية الزراعية والماشية، وهو ما أدى إلى تدهور التغذية وتسريع التصحر (التصريح الوطني الثالث حول تغير المناخ، وزارة البيئة والتنمية المستديمة، تموز/يوليه 2014). وفي الفترة الممتدة بين عامَي 1990 و2012، ارتفع انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 517 في المائة، لاسيما بفعل صناعة الطاقة.

وفي الوسط الريفي، تمثلت الخيارات الموضوعة في تطوير الشبكات والشبكات المصغرة والحلول اللامركزية للمقاطعات النائية (اللوحات الشمسية، والتربينات الريحية الصغيرة، ومنصات متعددة الوظائف مزودة بالطاقة الشمسية). وتقوم وكالة تنمية الكهرباء الريفية[25] بتنسيق عملية الكهربة الريفية اللامركزية وتضمن التحكم في تنفيذ البرامج ذات الصلة.

وحاليا، تتلقى الشبكات المصغرة الموجودة التي تشتغل حصرا بمحركات ديزل الدعم بصفة كبيرة لأجل ضمان صيانة المعدات وتبديلها. ويبلغ متوسط سعرها التجاري بين 90 و160 وحدة نقدية للكيلوواط (من 0.31 إلى 0.55 دولار أمريكي للكيلوواط). ومن شأن اللجوء إلى الحلول المختلطة[26] (الفولطاضوئية والحرارية أو الريحية والحرارية) بأقل تكلفة[27] أن يخفض الأسعار العالية المطبقة من طرف مقدمي الخدمات المنتدبين وبالتالي الحد من اختلاف المعاملة بين المدن المزودة من طرف الشركة الموريتانية للكهرباء والمؤسسات الخاصة المقدمة للخدمة. ويتم حاليا تنفيذ مشروع مشترك بين الصندوق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تطوير نموذج تقني ومالي فعال في تسيير الشبكات المصغرة المختلطة.

واعتمدت الحكومة في عام 2012 خطة توجيهية من أجل إنتاج ونقل الكهرباء بحلول عام 2030 وأنجزت دراسة لدمج الطاقات المتجددة وأطلقت، بدعم من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييما للجاهزية للطاقات المتجددة (المعتمدة في عام 2014).

24 يبلغ متوسط الإشعاع الشمسي 8 ساعات يوميا ويوفر يوميا ما بين 3.5 و 6 كيلواط في المتر المربع. كما يبلغ متوسط مخزون الطاقة الريحية من 7.5 إلى 9 ميل في الساعة في السواحل و5.5 ميل في الساعة في شرق البلد.

25 رابطة خيرية من القطاع الخاص معترف بها كمنظمة ذات منفعة عامة وخاضعة لوصاية وزارة البترول والطاقة والمناجم.

26 منذ عام 2012، جرى إمداد عشرات المقاطعات بالطاقة الكهربائية من خلال محطات توليد مختلطة.

27 على الصعيد العالمي، تُقدر كلفة إنتاج محطات التوليد المختلطة بما متوسطه 0.40 دولار أمريكي للكيلواط.

كما أن برنامجا ذو أولوية لتطوير الطاقات المتجددة (2015 - 2018) من أجل الاستعمالات داخل الشبكة وخارجها هو قيد الإنجاز. ويشمل هذا البرنامج تطوير محطات التوليد بالطاقة الريحية والفولطاضوئية، و30 محطة توليد مختلطة بالإضافة إلى منصات متعددة الوظائف[28] في عدة مدن ومقاطعات. ومن المرجح أن تستفيد كافة العواصم الإقليمية من برنامج مزج[29] محطات التوليد الموجودة.

28 برنامج إنشاء 100 منصة قيد الإنجاز بتمويل من مبادرة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي- الاتحاد الأوربي من أجل الطاقة. كما قد يتم وضع برنامج لتعميم استعمال المنصات متعددة الوظائف بحلول 2017.

29 من شأن برنامج التهجين الشمسي لمحطات التوليد داخل البلد أن يسهم في خفض تكاليف الإنتاج من خلال إضافة قدرات شمسية في 25 مقاطعة في محيط الشركة الموريتانية للكهرباء. وتبلغ كلفة الإنتاج 9.2 مليار وحدة نقدية.

الجدول 2 : نماذج مشاريع الطاقات المتجددة المنجزة والمقررة على الأمد القصير

محطات توليد الكهرباء	الطاقة المتوفرة (بالميغاواط)	الحالة
الطاقة الشمسية فولطاضوئية (18 ميغاواط)	15 ميغاواط، نواكشوط (الشركة الموريتانية للكهرباء) 3.3 ميغاواط، الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، الزويرات، 30 ميغاواط، نواكشوط (الشركة الموريتانية للكهرباء)	قيد التشغيل (2013) - هبة من دولة الإمارات العربية المتحدة قيد التشغيل في مرحلة تقديم العطاءات (تمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 60 مليون دولار أمريكي)، نموذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الطاقة الريحية (34.4 ميغاواط)	31.5 ميغاواط نواكشوط (الشركة الموريتانية للكهرباء) 4.4 ميغاواط، الشركة الوطنية للصناعة والتعدين، نواذيبو 100 ميغاواط، بولنوار	قيد التشغيل (2015) – تمويل من الدولة والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) قيد التشغيل سيتم إطلاق عملية تقديم العطاءات في عام 2016 – نموذج الشراكات بين القطاعين الهام والخاص (تمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 130 مليون دولار أمريكي- الانتهاء من المشروع متوقع في عام 2018)
مختلطة حرارية/ريحية في السواحل	4 مقاطعات ساحلية معزولة (قرى الصيادين) بإجمالي ميغاواط ريحي واحد –ميغاواط واحد بمولدات ديزل (وكالة ترقية النفاذ الشامل للخدمات)	تمويل من صندوق أبو ظبي للتنمية (قرض قدره 5 ملايين دولار أمريكي)؛ والصندوق العالمي للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والحكومة
مختلطة حرارية/ شمسية فولطاضوئية	كيفة (ثالث أكبر مدينة في البلد من حيث عدد السكان). القدرة الإجمالية هي 6.1 ميغاواط (1.3 ميغاواط فولطاضوئي و4.8 ميغاواط بمولدات ديزل) ، محطة توليد موصولة بشبكة الشركة الموريتانية للكهرباء	الوكالة الفرنسية للتنمية (قرض بشروط ميسرة قدره 25 مليون دولار أمريكي، وإعانة مالية قدرها 5 ملايين دولار أمريكي في إطار برنامج مبادرة الطاقة الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي)
أفطوط الشرقي	2.2 ميغاواط فولطاضوئي و0.5 ميغاواط ديزل	تمويل قدره 30 مليون دولار أمريكي مقدم من صندوق أوبيك للتنمية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية

4.5. التحديات والآفاق

رغم التقدم الكبير الذي أحرزته موريتانيا، فإنها لا تزال تحتل المرتبة 118 بعد الجزائر (المرتبة 57) وتونس (المرتبة 71) ومصر (المرتبة 85) والمغرب (المرتبة 100)، لكنها متقدمة على ليبيا (المرتبة 120) في تصنيف عام 2015 لمؤشر معضلة الطاقة في العالم[30] الذي يُعده مجلس الطاقة العالمي. ويشير التقرير إلى تحقيق إنجازات كبيرة فيما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة، لكنه يؤكد على الجهود الواجب بذلها لضمان المساواة في مجال الطاقة.

ولقد فضلت عملية نشر الطاقات المتجددة الأولوية إلى حد الآن نهجا قصير المدى يتمحور حول إنجاز المشاريع، وينبغي الآن أن يندرج في إطار شامل للتخطيط والتمويل على المدى الطويل ويُشرك جميع الأطراف المعنية (الدولة والجماعات المحلية والشركات العاملة في قطاع التعدين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص)، ويحدد توجيهات واضحة المعالم للاستثمارات المستقبلية. كما ينبغي تحليل المخاطر المرتبطة بدمج طلب قطاع التعدين المحتمل في التخطيط للاستثمارات بما أن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت تراجعا لمستوى الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستخراجية. ولا بد للإطار التخطيطي أن يُدخل إمكانيات توفير فرص عمل وإنشاء المؤسسات المرتبطة بالطاقات المتجددة.

وتعد مهن القطاع غير مُهيكلة إلى الآن، إذ توجد بعض المؤسسات المتناهية الصغر والمتخصصة في بيع الأنظمة الشمسية والفولطاضوئية والريحية وتركيبها وصيانتها. وفيما يتعلق بالتدريب، تم توفير تعليم عال في مجال الطاقات المتجددة على مستوى المدرسة الموريتانية للمعادن والجامعة، كما توجد مراكز للتدريب المهني تديرها الشركة الموريتانية للكهرباء والشركة الوطنية للصناعة والمناجم. وينبغي تطوير التدريب الموجه لمهن الطاقة من أجل إعداد القدرات التقنية والهندسية الضرورية للتعريف بمؤسسات محلية قادرة على ضمان تركيب التجهيزات وصيانتها.

إن التكيف المؤسسي والتنظيمي للقطاع ضروري لتناغم أدوار ونشاطات مختلف الأطراف. وضمانا لاستمرارية الاستثمارات المتفق عليها، تعتزم الحكومة منح تراخيص استغلال محطات التوليد وصيانتها لشركات متخصصة وإعادة النظر في دور الشركة الموريتانية للكهرباء من وجهة نظر تسويقية وتماشيا مع التشريعات السارية.

وقد تسمح هذه الإصلاحات بتأطير إنشاء المؤسسات وتطوير ريادة الأعمال الريفية في مجال الطاقات المتجددة. ومن المنتظر أن تقترن هذه الخطوة بتعزيز القدرات التقنية والمالية والإدارية، وهو ما يعتبر هاما في الدفع بالتنمية الصناعية والتكنولوجية. وقد تركز الاهتمام بصفة خاصة على تعزيز البحث وتحويل التكنولوجيا من أجل دعم تنمية صناعة محلية.

30 يوفر المؤشر تصنيفا مقارَنا بين 125 بلدا على أساس ثلاثة أبعاد هي الأمن، والمساواة في مجال الطاقة، والبيئة المستدامة.

وتم تمويل الاستثمارات المحققة إلى يومنا هذا من المصادر الخاصة بالدولة (حوالي 20 في المائة) ومن الإعانات المالية الخارجية (800 مليون دولار أمريكي تمت تعبئتها خلال السنوات الخمس الأخيرة على شكل قروض بشروط ميسرة 70 في المائة منها تأتي من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية). وتمثل الشركاء الآخرون في: الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ودولة الإمارات المتحدة وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، والتعاون الإسباني. كما انضمت موريتانيا لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع في عام 2014، ويمكنها الاستفادة من الموارد التي تمت تعبئتها في إطار المبادرة الأفريقية لتنمية الطاقات المتجددة[31].

وتعد مساهمة القطاع الخاص ضئيلة بفعل عراقيل الإطار التنظيمي وغياب آليات تمويل مُكيفة. وكانت بعض المشاريع (الشمسية بسعة فولطاضوئية50- ميغاواط، والريحية بسعة 100 ميغاواط-محطة بولنوار، ومشاريع محطات توليد كهربائية مختلطة) محل شراكة بين القطاعين الخاص والعام وشركات أجنبية. وقد تتحقق مشاركة أكبر للقطاع الخاص من خلال اعتماد القانون حول هذه الشراكات وإعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز الطاقات المتجددة في عام 2017 واعتماد سياسة قطاعية جديدة ومراجعة قانون الكهرباء[32] الذي يأخذ بالحسبان الاحتياجات الخاصة للقطاع الفرعي للطاقات المتجددة.

وأخيرا، من المهم أن تتوجه موريتانيا أيضا نحو صياغة برنامج وطني لكفاءة استخدام الطاقة، فاليوم تتعلق التدابير الوحيدة المنصوص عليها في هذا المجال بتنفيذ برنامج استخدام المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض الذي تبحث الشركة الموريتانية للكهرباء عن تمويل له.

31 أُعلن عن انطلاق المبادرة خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21) وصدّق عليها الاتحاد الأفريقي. وهي مبعث اهتمام كبير من المانحين الذين قد التزموا بتخصيص 10 مليارات دولار بين 2016 و2020.

32 ينظّم قانون الكهرباء (القانون 19-2001) تحرير إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وإعادة بيعها من خلال تراخيص تخضع لرقابة هيئة الضبط. وبالرغم من ذلك، تبقى الشركة الموريتانية للكهرباء مهيمنة على هذا القطاع.

6

الموجز القُطري لموريتانيا : تقييم جودة البيانات الوطنية[33]

مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعية الرئيسية	القيمة	التقييم	التعليم والعمالة	القيمة	التقييم
الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت (بملايين الأوقيات)	495 867 (2015)	1	السكان (بالملايين)	3.720 (2015)	1
الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري (بملايين الأوقيات)	1 553 247 (2015)	1	معدل الأمية بالنسبة للفئة العمرية 15 - 24 سنة، نساءً ورجالاً	80.1 (2014)	1
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	3.1 (2015)	1	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	12.8 (2014)	1
الميزان الجاري (بملايين الدولارات الأمريكية)	-955.7 (2015)	2	معدل البطالة لدى الشباب (بالنسبة المئوية)	21.01 (2014)	1
معدل التضخم		2	المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية	54.9 (2014)	1
الاتجاهات الاقتصادية ومؤشرات الأداء	**القيمة**	**التقييم**	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية	31.0 (2014)	1

33 المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا

إجمالي الواردات (بملايين الدولارات الأمريكية)	1948.0 (2015)	2			
إجمالي الصادرات (بملايين الدولارات الأمريكية)	1388.6 (2015)	2	**الصحة**	**القيمة**	**التقييم**
دخول الاستثمارات المباشرة الأجنبية	501.7 (2015)	2	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	114.0 (2014)	1
			معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود حي)	75.0 (2011)	1

دليل رموز مصادر البيانات *1* - المكتب **الوطني للإحصاء** *2* - البنك **المركزي الموريتاني**		**معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)**	**68.0 (2011)**	**1**
		معدل الوفيات النفاسية (لكل 100000 ولادة)	**510 (تقديرات عام 2014)**	**1**

7

المراجع

Banque centrale de Mauritanie -(2016)- Bulletin trimestriel des statistiques, deuxième trimestre 2016

Banque centrale de Mauritanie-(2016)-Rapport annuel 2015

البنك الدولي 2016، تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» لعام 2016

CEA (2015), Rapport de Beijing +20.

CNUCED (2016) – Rapport sur l'investissement dans le monde, Genève.

Commissariat à la sécurité alimentaire (2016)- Contribution au processus d'élaboration de la Stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée

Commission économique pour l'Afrique (2015). Approaches to evaluating forecast performance: technical review - Août 2015. Addis-Abeba

FMI (2013), Étude de cas sur la réforme des subventions à l'énergie : enseignements et conséquences.

IRENA- PNUD- République islamique de Mauritanie (2015), Évaluation de l'état de préparation aux énergies renouvelables.

Ministère de l'éducation nationale (2016)- Contribution à l'élaboration de la Stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée.

Ministère de l'éducation nationale, Programme national de développement du secteur de l'éducation-PNDSE II (2011-2020)

Ministère de l'emploi, de la formation professionnelle et des technologies de l'information et de la communication : Enquête nationale de référence sur l'emploi et le secteur informel (ENRE–SI) 2014.

Ministère de l'emploi, de la formation professionnelle et des technologies de l'information et de la communication (2016)- Note sectorielle- Contribution au processus d'élaboration de la Stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée

Ministère de la santé (2011)- Plan national de développement sanitaire (2012-2020)

Ministère de la santé (2015)- Contribution à la Stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée

Ministère délégué auprès du Premier Ministre chargé de l'environnement et du développement durable

(2012). Rapport national sur le développement durable.

Ministère des affaires économiques et du développement (2012)- Stratégie nationale de protection sociale

Ministère des affaires sociales, de l'enfance et de la famille (2016)- Note d'orientation sectorielle- Contribution au processus d'élaboration de la Stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée

Office national de la statistique - MICS 2007 et 2011

Office national de la statistique- (2015)- RGPH, 2013

Office national de la statistique (2016)- Note Annexe Commerce extérieur, 2015.

Office national de la statistique -2015)- Annuaire statistique, 2014

Office national de la statistique-(2015)- Profil de pauvreté en Mauritanie, 2014

PNUD, Rapport national sur le développement humain 2015

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية
البشرية لعام 2015

République islamique de Mauritanie- Ministère des affaires économiques et du développement- PNUD (2015), rapport d'évaluation globale du CSLP 2001-2015.

République islamique de Mauritanie- Ministère des affaires économiques et du développement (2013), Programme national d'investissement agricole et de sécurité alimentaire 2013-2020.

République islamique de Mauritanie- Ministère des affaires économiques et du développement- Office national de la statistique (2015). Profil de la pauvreté en Mauritanie, 2014.

République islamique de Mauritanie- Ministère des affaires sociales, de l'enfance et de la famille (2015)- Stratégie nationale d'institutionnalisation du genre, mars 2015

République islamique de Mauritanie- Premier Ministère- Bilan et perspective de l'exécution de la déclaration de politique générale du gouvernement (2015-2016).

République islamique de Mauritanie- Premier Ministère- Programme d'activité du gouvernement (2015-2017)- Bilan 2015 et perspectives.

République islamique de Mauritanie. Déclaration de politique générale du gouvernement 2015-2019

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'environnement et du développement durable (2015), Contribution prévue au niveau national.

République islamique de Mauritanie. Ministère du pétrole, de l'énergie et des mines (2016), note de

synthèse, Situation du secteur de l'électricité.

République islamique de Mauritanie. Ministère du pétrole, de l'énergie et des mines (2015), la Mauritanie face au changement climatique ; Problématique de l'énergie : énergies renouvelables et accès à l'énergie.

République islamique de Mauritanie-PNUD (2015)-Rapport national sur le développement humain en Mauritanie 2015.

Réseau Renewable Energy Policy Network for the 21st century (REN21). Rapport sur le statut mondial des énergies renouvelables 2016.

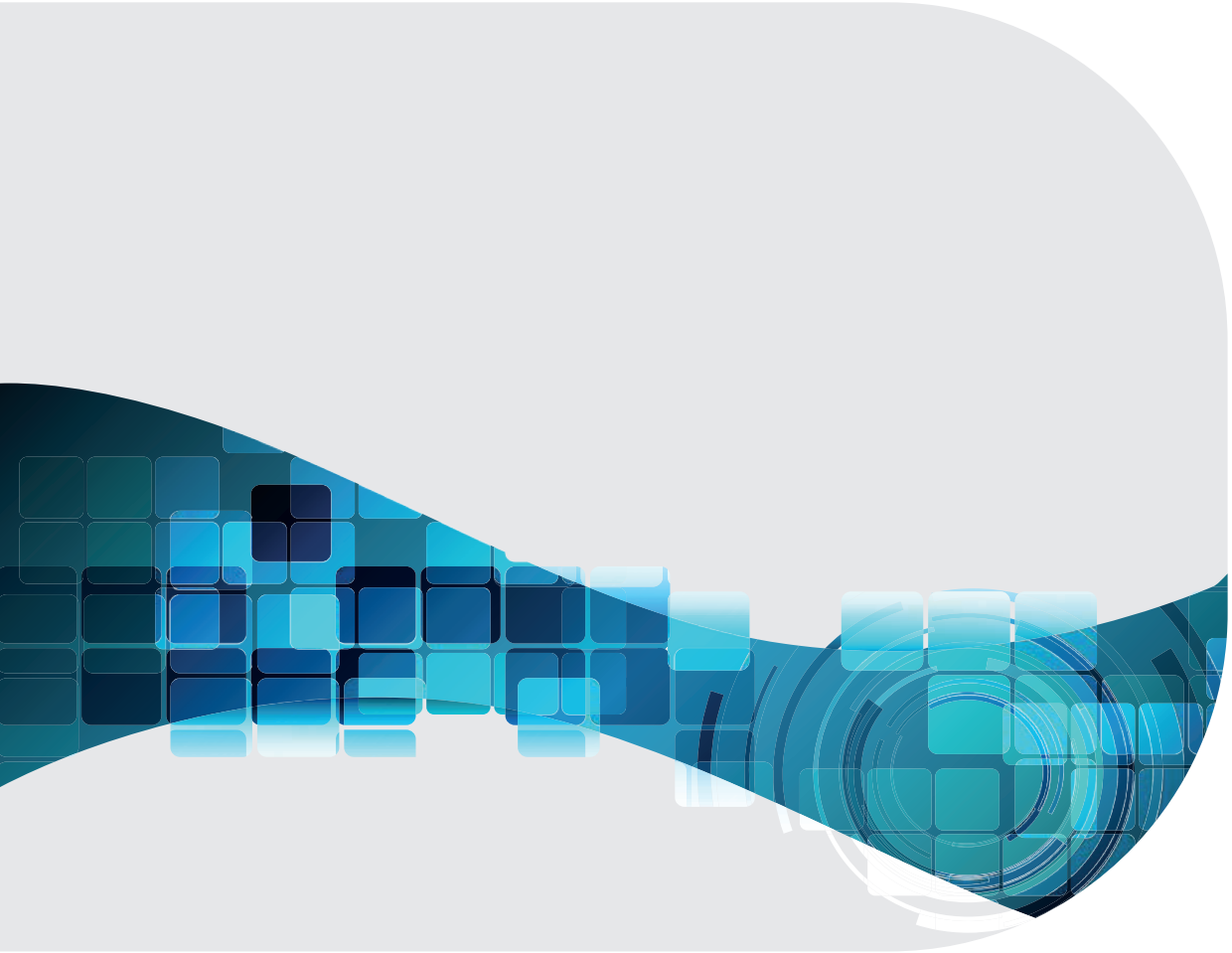

ISBN 978-99944-70-26-6

UNECA.ORG

تم الطبع في أديس أبابا (إثيوبيا) من طرف مجموعة
الطباعة والنشر للجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2004 : ISO 14001